# منهج الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني

# في شرحه على العقيدة الطحاوية

**أ.د.م. بشار شعلان عمر النعيمي***

**Asst.Prof.Dr. Bashar Shaalan Omar Alnaemy**

**dr.basharalnaemy@uomosul.edu.iq**

**٠٧٧٣٦٩٧٠٠٩١**

**أ.م.د. غزوان صالح حسن علي***

Asst.Prof.Dr.ghzawan saleh hassan ali

dr.ghzawan@uomosul.edu.iq

٠٧٧٣٨٥٠٢١٠٥

الكلمات المفتاحية: منهج، عقيدة، استدلال، أسلوب، آراء

Curriculum – doctrine – inference – method – Opinions

## الملخص

يقدم البحث دراسة مهمة عن منهج الشيخ الغنيمي في شرحه للعقيدة الطحاوية، إذ استعرض البحث موضوعات عقدية عديدة حملت بين سطورها إفادات عظيمة الثمرة لهذا المنهج الجليل، وتضمن البحث بياناً وافياً لهذا المنهج وحيثياته، فالشيخ الغنيمي ضمّن شرحه على العقيدة الطحاوية ألواناً

* جامعة الموصل/ كلية العلوم الاسلامية.

* جامعة الموصل/ كلية العلوم الاسلامية.

عديدة من العلوم والفنون والأساليب التي تبسط القضايا العقدية وتعرضها بأسلوب سهل مبسط مشتمل على فوائد وفرائد كثيرة، وتحدث البحث عن المنهج العام والمنهج الخاص للشيخ الغنيمي في هذا السفر العلمي الجليل، وعرض ما تضمنه هذان المنهجان من موضوعات متنوعة شملت طريقته في الاستدلال على قضايا العقيدة بالأدلة العقلية والنقلية، ووجه الاستدلال بها، وكيفية عرضه وتوجيهه للخلافيات الحاصلة في العقيدة، ومنهجه في دفع الاعتراضات المقدرة، وهذا ما تضمنه المنهج العام للشيخ الغنيمي في شرحه للعقيدة الطحاوية، وأما المنهج الخاص له في الشرح فقد شمل عرضاً وافياً لأسلوبه فيه، وكذلك طريقة الرد على المخالفين، والآراء العقدية التي قررها في شرحه.

Summary

The research presents an important study on the approach of Sheikh Al-Ghunaimi in his explanation of the Tahawi doctrine. The research reviewed many doctrinal topics that bore great fruitful benefits for this venerable approach. The research included a comprehensive statement of this approach and its rationale. Sheikh Al-Ghunaimi included in his explanation of the Tahawi doctrine many types of sciences, arts, and methods. Which simplifies doctrinal issues and presents them in an easy, simplified manner that includes many benefits and advantages. The research talked about the general approach and the specific approach of Sheikh Al-Ghunaimi in this venerable scholarly book, and presented the various topics included in these two approaches, which included his method of reasoning on issues of belief using rational and narrational evidence, and the method of inference. With it, and how he presents and directs the disagreements that arise in the doctrine, and his approach to rejecting valid objections, and this is what was included in the general approach of Sheikh Al-Ghunaimi in his explanation of the Tahawi doctrine, and as for his special approach in explaining it, it included a comprehensive presentation of his method in it, as well as the method of responding to opponents, and the doctrinal opinions that he He decided it in his explanation.

أ.م.د بشار شعلان عمر النعيمي

أ.م.د غزوان صالح حسن علي

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين .. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد المرسلين سيدنا محمّد .. وآله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين .. وبعد:

فإن علم العقيدة أشرف العلوم الجليلة لما له من منزلة عظيمة بين العلوم لارتباطه ببيان ما يجب اعتقاده وعلمه من قضايا الإيمان بالله تعالى، والإيمان برسله (عليهم الصلاة والسلام)، والإيمان باليوم الآخر وبجميع حيثيات الإيمان الأخرى .. وقد كتب في ذلك المئات من المؤلفات العلمية الرصينة التي تحفظ للناس عقائدهم، وتصونها عن الشبهات، وكان من بين هذه النتاجات العلمية الجليلة في علم العقيدة كتاب (العقيدة الطحاوي) وهو أحد مؤلفات العالم الجليل الإمام الطحاوي، والذي تناوله العلماء بالشرح والإيضاح، والتحقيق والتعليق، وكان من بينها (شرح العقيدة الطحاوية) للشيخ الهمام والعالم المقدام (الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي)، وقد عني هذا البحث ببيان المنهج العقدي الذي اتبعه الشيخ الغنيمي في شرحه للطحاوية، إذ اعتمد البحث في ركائزه على نماذج منتقاة من هذا الشرح المبارك، مثلت تنوعاً علمياً مهماً لبيان الأثر العلمي الكبير لهذا السفر العلمي، وقد اعتمدت فيه طريقة الاستقصاء والبيان والبحث والتحليل؛ لأجل تقديم إفادة أكبر من ثمراته ودرره، ولأجل التعريف بجهود هذا العالم الجليل وسعة علمه في شرح هذه العقيدة المباركة وفق اعتقاد أهل الحق.

وقد تألف هذا البحث من ترجمة موجزة للإمامين الهمامين الماتن والشارح، ومقدمة ومبحثين وستة مطالب وفق الآتي:

المبحث الأول: وحمل عنوان: المنهج العام للشيخ الغنيمي في شرحه للطحاوية، وتضمن ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: استدلالاته.

المطلب الثاني: عرضه وتوجيهه للخلاف.

المطلب الثالث: دفعه لاعتراضات مقدرة.

المبحث الثاني: وعنوانه: المنهج الخاص للشيخ الغنيمي في شرحه للطحاوية، وتضمن ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: أسلوبه.

المطلب الثاني: ردوده على المخالفين.

المطلب الثالث: آراؤه العقدية.

**تمهيد**

**أولا: ترجمة موجزة عن صاحب المتن الإمام أبي جعفر الطحاوي:**

هو الإمام الهمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان الأزدي الحَجْريُّ المصري، فقيه حنفي ولد في مصر سنة (٢٣٩هـ)، من قرية قريبة من طحا من صعيد مصر، أخذ العلم عن خاله الإمام المزني الشافعي وتفقه على يديه، تفقه على أبي جعفر أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى[١]، وإليه انتهت رياسة أصحاب أبي حنيفة بمصر. أخذ العلم عن أبي جعفر أحمد ابن أبي عمران وعن أبي خازم عبد الحميد قاضي القضاة[٢].

كان إمامًا في الأحاديث والأخبار، وسمع الحديث من كثير من المصريين والقادمين إلى مصر، كان ثقة نبيلاً فقيهًا إمامًا، له مؤلفات عديدة منها: (اختلاف العلماء) و(أحكام القرآن) و(معاني الآثار) و(بيان مشكل الآثار)، و(المختصر) في الفقه، و(شرح الجامع الكبير)، و(شرح الجامع الصغير)، وكتاب (اختلاف الروايات) على مذهب الكوفيين. فضلاً عن كتاب (العقيدة الطحاوية) المشهور[٣].

توفي (رحمه الله تعالى) بمصر ليلة الخميس سنة (٣٢١هـ) وقبره مشهور بها[٤].

**ثانياً: ترجمة موجزة عن صاحب الشرح الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني:**

هو الإمام العالم الفقيه الشيخ عبد الغني بن طالب بن حمادة بن سليمان الغنيمي الميداني الدمشقي الحنفي. ولد بحي الميدان في شام دمشق سنة (١٢٢٢هـ)، نشأ في بيت علم وورع وزهد، قرأ القرآن الكريم منذ صغره على فضيلة الشيخ عمر أفندي، أخذ العلم عن ابن عابدين صاحب حاشية رد المحتار، وقرأ على الشيخ سعيد الحلبي وعلى الشيخ عبد الغني السقطي وعلى السيد محمد عابدين وعلى الشيخ عبد الرحمن الكزبري وعلى الشيخ أحمد بيبرس وعلى الشيخ حسن البيطار.

كان ذا زهد وتقوى وعبادة في السر والنجوى، وهمة عالية ومروءة سامية، ولسان على الذكر دائب، وشهرة قد سارت في المشارق والمغارب، ومنزلة في القلوب حميدة وعقيدة في كماله وحيدة، له من المؤلفات: الشرح المسمى باللباب على متن القدوري، وقد طبع مرارًا لكثرة طالبيه، وشرح المراح في علم الصرف، ورسالة وشرحها في الرسم، ورسالة سماها إسعاف المريدين لإقامة فرائض الدين، وقد

---

(١) ينظر: تاريخ ابن يونس المصري، ابن يونس الصدفي: ٢٠/١؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: ٢١/٣.

(٢) ينظر: طبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشيرازي: ص١٤٢.

(٣) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر: ٣٦٩/٥؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: ٢٢/٣.

(٤) وفيات الأعيان، ابن خلكان: ٧٢/١.

شرحها ولده الشيخ إسماعيل، وسل الحسام على شاتم دين الإسلام، ورسالة في صحة وقف المشاع، ورسالة في مشد المسكة، ورسالة في رد شبهة عرضة لبعض الأفاضل، ورسالة سماها كشف الالتباس في قول البخاري قال بعض الناس، وشرح العقيدة الطحاوية وهو موضوع هذا البحث.

توفي (رحمه الله تعالى) سنة (١٢٩٨هـ) بعد عمر حافل بالعلم والعطاء، وشهد له القاصي والداني بعلو الهمة وبلوغ القمة، فعليه من الله تعالى الرحمة والرضوان[١].

**المبحث الأول** : المنهج العام للشيخ الغنيمي في شرحه للطحاوية

**المطلب الأول:** استدلالاته:

كان للشيخ الغنيمي (رحمه الله) في شرحه الجليل هذا استدلالات عديدة، وأضفت هذه الاستدلالات تنوعاً علمياً زاد هذا الشرح رصانة وإفادة، فقد استدل بآيات القرآن الكريم في بعض الموضوعات العقدية، وكذا استدل ببعض الأحاديث النبوية الشريفة والآثار المروية عن السلف، وكذا استدل بالأدلة العقلية شأنه شأن العلماء السابقين في هذا المنهج، فازدان الشرح بهذه الاستدلالات وزاد نفعاً وإفادة، وفيما يأتي ذكر بعض هذه الاستدلالات ووجه الاستدلال بها ومواضعها:

**أولاً: استدلاله بآيات القرآن الكريم:**

استدل الشيخ الغنيمي (رحمه الله تعالى) بالآيات القرآنية الكريمة على مسائل من العقيدة وفيما يأتي ذكرها:

١. استدلاله على وجود الله عز وجل بقوله سبحانه: ﴿ **قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾[٢].

وجه الاستدلال:

أورد الشيخ الغنيمي هذه الآية في بيان ما سلكه الإمام الطحاوي (رحمه الله) في عدم التطرق لمبحث الوجود وبيان صفته وأدلته، فقال الشيخ الغنيمي: " واعلم أن المصنف قد أعرض عن بحث الوجود واكتفى بما هو ظاهر في مقام الشهود "[٣]، فهذا الكلام يتضمن الإشارة إلى دليل الفطرة أحد

---

(١) ينظر: حلية البشر، عبد الرزاق الميداني:ص٨٦٨؛ الأعلام، الزركلي:٣٣/٤؛ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: ٢٧٤/٥.

(٢) سورة إبراهيم: من الآية ١٠.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، الغنيمي: ص٥٥.

الأدلة المعتمدة في إثبات وجود الله عز وجل، فالشيخ الغنيمي يوجه عدم الكلام على وجود الله تعالى بأنه لشدة ظهوره وجلائه لا يحتاج إلى البيان لدلالة الفطرة السليمة عليه، والإيمان بوجود الله تعالى والاعتقاد به ربّاً خالقاً لهذا الكون ومدبراً له ومتصرفاً فيه هو فطرة عند جميع الناس لا يحتاج إلى إقامة برهان عليه، كما لا يحتاج إلى برهان للدلالة على وجود الغرائز الإنسانية، بل هو شعور يُشرق في أعماق الإنسان إذا تأمل في نفسه وفي الكون من حوله، فهو يشعر بشعور يقيني بوجود سلطة كبرى تهيمن على هذا الكون بأكمله، تسيره بهذا النظام الدقيق، وتتصرف فيه بالبناء والفناء، والإحياء والإماتة، والتغيير والتطوير، والحركة والسكون، وجميع أنواع التغيرات الحكيمة فيه.

إن الشعور الفطري للإنسان بوجود هذه السلطة الكبرى هو من أقوى الأدلة الصادقة على وجود الله تعالى، إذ إن كثيراً من علومنا ومعارفنا ليس لها دليل في أنفسنا غير شعورنا الفطري بها، ومهما تقدمت العلوم والمكتشفات فإنها لا تزيدنا شيئاً غير ما توصلنا إليه بفطرتنا[١].

ويرى قسم كبير من العلماء أن وجود الله تعالى لا يحتاج إلى نظر واستدلال من العقل ولا من النقل، وهو من القضايا المسلمة التي لا توضع في الأوضاع الدينية موضع البحث؛ لأنها فطرية، أي: مركوزة في نفس كل إنسان، وأعماق ضمائرهم يشعر به كل عاقل ولو لم يستخدم طرق البرهنة المختلفة[٢].

والفطرة السليمة تشهد بأن كل شيء وجد بعد العدم فإنه لا بد له من سبب أوجده، ولذلك فإنا إذا سمعنا أن بيتاً حدث بعد أن لم يكن فإن صريح العقل شاهدٌ بأنه لا بد له من فاعل تولّى بناء ذلك البيت، ولو أن إنسانا شككنا فيه لم نتشكك أبداً[٣].

١. استدلاله على إرادة الله سبحانه بقوله جل وعز: ﴿ **وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ** ﴾[٤].

وجه الاستدلال:

أورد الشيخ الغنيمي هذه الآية عند شرحه لقول الماتن: " **ولا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن** "، فبيّن أنه ما تعلقت المشيئة ـ وهي الإرادة الإلهية ـ بوجوده يوجد؛ لتعلّق العلم بوجوده، وما لم تتعلق المشيئة بوجوده لا يوجد؛ لتعلّق العلم بعدم وجوده[٥].

---

(١) ينظر: العقيدة الإسلامية أركانها ـ حقيقتها ـ مفسداتها، للدكتور مصطفى الخن والدكتور محي الدين ديب مستو: ص١٢٦، ١٢٧.

(٢) ينظر: تفسير آيات العقيدة، الدكتور عبد العزيز حاجي: ٦٢/١.

(٣) ينظر: التفسير الكبير، الرازي: ١٦٥/١.

(٤) سورة الدهر: من الآية ٣٠.

(٥) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، الغنيمي: ص٦٢.

والله تعالى مريد بإرادة أزلية وجودية قديمة قائمة بذاته سبحانه، واحدة لا تعدد فيها، متعلقة بجميع الجائزات، غير متناهية بالنظر إلى ذاتها، ولا بالنظر إلى متعلقاتها[١].

ووظيفة هذه الصفة الجليلة هي تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه وفق العلم من الأمور المتقابلة، وهي ترجح أمراً على أمر آخر، كترجيح الوجود على العدم، والصفة المخصوصة على سائر الصفات، والزمان المخصوص على سائر الأزمنة، والمكان المخصوص على الأمكنة، والجهة المخصوصة على سائر الجهات، والمقدار المخصوص على سائر المقادير، فهي تتعلق بجميع الممكنات بما في ذلك الخير والشر والحسن والقبح، خلافاً للمعتزلة القائلين بأن إرادة الله تعالى لا تتعلق بالشرور والقبائح[٢].

والإرادة والمشيئة واحدة في حق الله تعالى، أما في جانب العباد فيفترقان، فلو قال أحد لزوجته: أردت طلاقك لا تطلق، ولو قال: شئت طلاقك يقع؛ لأن الإرادة مشتقة من التردد وهو الطلب، والمشيئة عبارة عن الإيجاد، فكأنه قال: أوجدت طلاقك، فبه يقع[٣].

٢. استدلاله على إجماع الأمة بقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾[٤].

وجه الاستدلال:

ذكر الشيخ الغنيمي هذه الآية الكريمة استدلالاً بها على إجماع الأمة، فالسواد الأعظم من الأمة ذهبوا إلى أن القرآن الكريم هو كلام الله تعالى وهو غير مخلوق، خلافاً للمعتزلة الذين قالوا: إنه محدَث مخلوق، والخلاف بيننا وبينهم في ماهية الكلام، فالكلام عند السواد الأعظم من الأمة أنه صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى، ليس من جنس الحروف والأصوات، وأنه واحد غير متجزّئ، وليس بعبري ولا سرياني ولا عربي، غير أنّ المخلوقين يعبّرون عنه بعبارات مختلفة، فإذا ذكروه بالعبريّة سُمّي توراة، وإذا ذكروه بالسريانية سُمّي إنجيلاً، وإذا ذكروه بالعربية سُمّي قرآناً[٥]، وهذا ما

(١) ينظر: أبكار الأفكار، الآمدي: ٢٩٨/١.

(٢) ينظر: تفسير آيات العقيدة، الدكتور عبد العزيز حاجي: ١٧٦/١.

(٣) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، الغنيمي: ص٥٣.

(٤) سورة النساء: الآية ١١٥.

(٥) ينظر: التمهيد لقواعد التوحيد، أبو الثناء اللامشي الماتريدي: ص٧١.

ذهب إليه المفسرون في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[١]،أي: بيّناه بلسانٍ عربي مبين[٢]، فقد حرر الشيخ الغنيمي ما قاله الإمام الطحاوي بأن الاعتداد هو بقول السواد الأعظم من الأمة[٣] ولا اعتداد بمن خالف منهج أهل الحق في أن القرآن الكريم غير مخلوق، وقد جمع بين مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد إشعاراً بذلك؛ لأن مشاقة الرسول وحدها تستوجب الوعيد فلولا أن الاتباع المذكور حرام لم يكن في ضمه إلى المشاقة فائدة[٤].

٣. استدلاله على البعث يوم القيامة بقوله عز وجل: ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[٥]، وبقوله سبحانه: ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾[٦]، وغير ذلك من الآيات الآيات الكريمة الدالة على البعث.

وجه الاستدلال:

أورد الشيخ الغنيمي هذه الآيات المباركات في الاستدلال على البعث يوم القيامة ووجوب الإيمان به، فالبعث بعد الموت حق والتصديق به واجب، والله تعالى يحي الخلق بعد فنائهم، وهو سبحانه قادر على بعث الأجساد من قبورها، وذلك حين تتغير نواميس الكون مؤذنة بحلول مرحلة جديدة في سلسلة مراحل حياة الإنسان في هذا الوجود، وهذا التغير يشمل جميع العوالم الأرضية، وكذا النجوم والكواكب والأفلاك السماوية، وذلك مبيّن بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾[٧]، فيقوم الخلق من قبورهم بعد النفخة الأخيرة، إذ يرسل الله تعالى مطراً كأنه الطل، فتنبت منه أجساد الناس[٨].

وقد اختلف الناس في المعاد فنفاه الطبيعيون ـ وهم القائلون بالطبيعة الخالقة وينكرون وجود الخالق ـ ذهاباً إلى أن الإنسان هو الهيكل المحسوس الذي يفنى بصورته وأعراضه فلا يعاد، وأثبته الحكماء والمليّون، إلا أنه عند الحكماء روحاني فقط، وعند جمهور المسلمين جسماني فقط، وذلك

---

(١) سورة الزخرف: من الآية ٣.

(٢) ينظر: تفسير التستري، سهل بن عبد الله التستري: ١٨/١؛ تفسير البغوي، البغوي: ١٥٤/٤.

(٣) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، الغنيمي: ص٩٥.

(٤) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، الغنيمي: ص٩٦، وتفصيل الكلام على ذلك مبسوط في شرح التلويح على التوضيح، التفتازاني: ١٠٢/٢.

(٥) سورة يس: من الآيتين ٧٨، ٧٩.

(٦) سورة الأعراف: من الآية ٢٩.

(٧) سورة إبراهيم: الآية ٤٨.

(٨) ينظر: أصول الدين، الشيخ جمال الدين الغزنوي الحنفي: ص٢٢١.

بناء على أن الروح جسم لطيف، وعند المحققين ومنهم: الغزالي والحليمي والراغب وغيرهم هو روحاني وجسماني، ذهاباً إلى تجرد النفس، وهو ليس بتناسخ؛ لأن التناسخ عود في الدنيا إلى جسم ما، والمعاد عود في الآخرة إلى بدن من الأجزاء الأصلية للبدن الأول، والقول بأنه ليس هو البدن الأول لا يضر[١].

**ثانياً: استدلاله بالأحاديث النبوية الشريفة والآثار المروية عن الصحابة:**

ذكر الشيخ الغنيمي (رحمه الله) بعض الأحاديث النبوية الشريفة وبعض الآثار المروية عن الصحابة (رضوان الله عليهم) استدلالاً على مسائل من العقيدة وفيما يأتي ذكر لبعض منها:

❁ استدل (رحمه الله) على مسألة إثبات الحوض لحضرة المصطفى (صلى الله عليه وسلم)[٢]، بما بما أخرجه الإمام البخاري مرفوعاً إلى رسول الله بقوله صلوات الله وسلامه عليه: « حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنْ اللَّبَنِ وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنْ الْمِسْكِ وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا »[٣]، وبالحديث الذي أخرجه الإمام مسلم بسنده إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: قال: « حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلاَ يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا »[٤].

وجه الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

تبين هذه الأحاديث النبوية الشريفة مسألة عقدية مهمة وهي إثبات الحوض لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو حوض يسقى منه المؤمنون ولا يسقى منه الكافرون، وأمر الحوض يوم القيامة أمر عظيم إذ تكون الخلائق بأمس الحاجة إلى الماء لما يصيبهم من العطش الشديد بسبب شدة الحر والأهوال الجسام يوم القيامة، فالعطش الشديد يكاد يقطع حناجرهم ويشقق شفاههم ويحرق أفواههم وأجوافهم، ولكن من رحمة الله تعالى بالمؤمنين أن جعل لكل نبي حوضاً يسقى منه المؤمنون الصادقون الذين اتبعوا الأنبياء والرسل (عليهم الصلاة والسلام) في الدنيا، وعقاباً للكافرين على كفرهم أن يحرمهم الله سبحانه من الورود إلى أحواض الأنبياء، وكذلك يفعل الله تعالى

---

(١) ينظر: شرح المقاصد، الإمام سعد الدين التفتازاني: ٨٨/٥.

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، الغنيمي: ص٧٦، ٧٧.

(٣) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرِّقاق، باب في الحوض: ١١٩/٨، بالرقم (٦٥٧٩).

(٤) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا –صلى الله عليه وسلم– وَصِفَاتِهِ: ٦٦/٧، ٦٦/٧، بالرقم (٦١١١).

بالعصاة وأهل الكبائر على ما ارتكبوه من ظلم لأنفسهم وغيرهم، وعدم الطاعة لله تعالى ولأنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام، وإصرارهم على فعل الموبقات، وأعظم هذه الأحواض سعة هو حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقوله عليه الصلاة والسلام: « مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةِ »[١]، وهو أكثرهم واردة لكثرة المسلمين الذين آمنوا بالله ربنا وبسيدنا محمّد (صلى الله عليه وسلم) نبيّاً ورسولاً وبالإسلام ديناً، مقارنة بأعداد المؤمنين بالأنبياء والرسل من الأمم والأقوام الأخرى[٢].

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم، ومورد كريم، يمد من شراب الجنة، من نهر الكوثر، الذي هو أشد بياضاً من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب من رائحة المسك، وهو في غاية الاتساع، عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر[٣].

أما ثبوته في القرآن الكريم في سورة الكوثر فهو احتمال وليس بصريح؛ لأن العلماء اختلفوا في تفسير الكوثر هل هو الحوض أو الخير الكثير أو النهر الذي في الجنة، وقد وجه الإمام الغنيمي (رحمه الله) الاستدلال أنه حوض عائد إلى النهر، والظاهر أنه خبر عن الخير الكثير، وأن ذلك الخير الكثير هو الحوض، فالنهر هو الذي يمد الحوض بالماء، فتسمية الحوض بالكوثر تسمية باسم النهر الذي يمده بالماء[٤].

❁ استدل (رحمه الله) بأثر مروي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)[٥]، فقد صعد المنبر يوما فقال: « الحمد لله الذي صيرني ليس فوقي أحد، ثم نزل فقيل له في ذلك فقال: إنما فعلته إظهاراً للشكر »[٦].

وجه الاستدلال بالأثر :

دل هذا الأثر على مسألة من مسائل العقيدة وهي (شكر المنعم)، وهو ظاهر في الاستدلال من قول أمير المؤمنين عمر: إظهاراً للشكر، وشكر المنعم هو الثناء على المحسن بذكر إحسانه،

---

(١) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا -صلى الله عليه وسلم- وَصِفَاتِهِ: ٦٨/٧، بالرقم (٦١١١).

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الإمام أبو الحسن الأشعري: ص٤٧٣؛ بداية يوم القيامة، ماهر أحمد الصوفي: ص١٠٥.

(٣) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي: ١٤٦/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص٧٧؛ العقيدة الإسلامية ومذاهبها، أ.د. قحطان الدوري: ص٦٦٦.

(٥) ينظر: شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٤٠.

(٦) ينظر: فيض القدير، عبد الرؤوف المناوي: ١٦/٦، بالرقم (٨٢٥٥)، وإسناده ضعيف.

وبهذا الاعتبار يسمى الله تعالى شاكراً، والّذي ذهب إليه أئمتنا أن شكر المنعم هو قول في القلب، واعتراف بالنعمة على جهة الخضوع والتعظيم، ثم ما وجب من ذلك؛ فإنما يجب بالشرع[١].

وشكر المنعم مودع في العقول قبل الشرع لما فيه من الحسن، وثبت وجوب شكر المنعم لدينا شرعاً خلافاً للمعتزلة الذين قالوا بوجوبه عقلاً[٢].

**ثالثاً: استدلاله بالأدلة العقلية:**

استدل الشيخ الغنيمي ببعض الأدلة العقلية في شرحه للعقيدة الطحاوية، وشأنه في ذلك شأن العلماء الكبار الذين يجمعون بين الأدلة العقلية والنقلية في الاستدلال على قضايا العقيدة، وذلك أدعى لترسيخ العقيدة في القلوب والعقول على السواء، ولقطع الطريق على المشككين ومآربهم في إفساد وتشويه المعتقدات الصحيحة لدى الناس، وفيما يأتي ذكر بعض الأدلة العقلية التي أوردها الشيخ الغنيمي في شرحه:

أولاً: الاستدلال ببرهان التمانع على وحدانية الله تعالى:

استدل الشيخ الغنيمي ببرهان التمانع في إثبات وحدانية الله تعالى فقال رحمه الله: " (ولا إله) في الوجود (غيره) بدليل **برهان التمانع** المشار إليه بقوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[٣]"[٤]، وقال في موضع آخر: " وأما البرهان العقلي القطعي المدلول عليه بطريق الإشارة فهو **برهان التمانع** بإجماع المتكلمين "[٥].

بيان الأثر العقدي للاستدلال ببرهان التمانع:

تقرير هذا الدليل أنه لو تعدد الإله لم تتكون السماء والأرض؛ لأن تكونهما إما بمجموع القدرتين أو بكل منهما أو بأحدهما والكل باطل، أما بطلان الأول فلأن من شأن الإله كمال القدرة استقلالاً، وأما بطلان الثاني وهو كونه بهما فيلزم منه مقدور بين قادرين مستقلين بمعنى استقلال كل منهما

---

(١) ينظر: أبكار الأفكار، الآمدي: ١٩٢/٢.

(٢) ينظر: التمهيد في أصول الدين، أبو المعين النسفي: ص٧٢؛ درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح، نجم الدين الصرصري: ص١١٥.

(٣) سورة الأنبياء: من الآية ٢٢.

(٤) ينظر: شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٤٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص٥١.

بإيجاده وذلك ممتنع، وأما الثالث وهو أن يكون بأحدهما يلزم منه الترجح بلا مرجح، وهو محال عقلاً[١].

وإن أريد بالفساد والخروج عما هما عليه من النظام فتقريره أنه لو تعدد الإله لكان بينهما التنازع والتغالب وتميز صنع كل عن صنع الآخر بحكم اللزوم العادي، فلم يحصل بين أجزاء العالم هذا الالتئام الذي باعتباره صار الكل بمنزلة شخص واحد ويحتل الانتظام الذي به بقاء الأنواع وترتب الآثار[٢].

ثانياً: استدلاله على قِدم الله سبحانه ببطلان الدور والتسلسل:

استدل الشيخ الغنيمي على قِدم الله تعالى ببطلان الدور والتسلسل بقوله رحمه الله: " (قديم) قدماً ذاتياً (بلا ابتداء) أي: ليس مسبوقاً بعدمٍ وإلا لزم الدور أو التسلسل وكلاهما محال "[٣].

بيان الأثر العقدي للاستدلال ببطلان الدور والتسلسل:

الدور وهو أن يكون شيآن كل منهما علة للآخر بواسطة أو دونها[٤]، فحقيقة الدور توقف الشيء على ما توقف عليه، كقولنا: زيدٌ أوجد عمرواً، وعمروٌ أوجد زيداً، فكل من زيد وعمرو يتوقف وجود أحدهما على وجود الآخر، وهو باطل؛ لأن كلاً منهما يظل معدوماً حتى يأتي مؤثرٌ خارجي[٥] إما بمرتبة وهو المصرح كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس، أو بمراتب متعددة وهو المضمر كما يتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (أ)[٦]، فصريح العقل يجزم بأن مالم يوجد لم يؤثر، فلو أثر الشيء في مؤثّره يلزم تقدّمه على مؤثَّرِهِ المتقدِّم عليه، وهو محال[٧].

والتسلسل هو توقف وجود أمر على علة مؤثرة فيه، وهذه العلة على علة مؤثرة فيها، وهذه على ثالثة مؤثرةٍ فيها، وهكذا إلى ما لا نهاية من العلل في الماضي[٨]، فالتسلسل يعني أن المخلوقات متوالدة عن بعضها إلى ما لا نهاية، بحيث يكون كل واحد منهما معلولاً لما قبله وعلة لما بعده، دون أن تنبع هذه السلسلة من علة واجبة الوجود[٩].

---

(١) ينظر: شرح المقاصد، التفتازاني: ٦٢/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٥٢.

(٤) ينظر: المواقف، الإيجي: ٤٤٣/١.

(٥) ينظر: العقيدة الإسلامية ومذاهبها، أ.د. قحطان الدوري: ص٢٨٤.

(٦) ينظر: التعريفات، الجرجاني: ص١٠٥؛ حاشية إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، ابن الأمير: ص١١٢.

(٧) ينظر: مصباح الأرواح في أصول الدين، الإمام البيضاوي: ص١٤٩.

(٨) ينظر: شرح عقيدة الإمام الطحاوي، الغزنوي: ص٤٠.

(٩) ينظر: كبرى اليقينيات الكونية، أ.د. محمد سعيد رمضان البوطي: : ص٨٤.

والدليل على قدم الصانع: أنه لو كان حادثاً لافتقر إلى محدِث، وكذلك القول في محدِثه، وذلك يؤدي إلى التسلسل، والتسلسل يؤدي إلى نفينا، ونفيناً مع وجودنا محال، وما أفضى إلى المحال كان محالاً، فوجب أن يكون قديماً[١].

فدل ذلك على بطلان الدور والتسلسل اللذين يدلان على الحدوث فبطل الحدوث ببطلانهما، وإذا بطل الحدوث في حق الله تعالى ثبت القِدم في حقه سبحانه.

المطلب الثاني: عرضه وتوجيهه للخلاف:

كان من منهج الشيخ الغنيمي أنه عرض الخلاف في بعض المسائل العقدية، وكان من بين أنواع هذا الخلاف خلافٌ في بعض المسائل التي تمثل اجتهاداً في فهم بعض النصوص الشرعية وتوجيهها بما يمثل تنوعاً لا تضاداً، كالخلاف في صفة التكوين، وزيادة الإيمان ونقصانه، وغير ذلك، وكان الشيخ يوجه الخلاف في ذلك بما يمثل مساحة اتفاق بين هذه الآراء، وهو أسلوب رائع للإفادة من الجمع بين النصوص، وفيما يأتي ذكر بعض المسائل التي عرضها في شرحه وتوجيهها:

**أولاً: عرضه للخلاف في صفة التكوين:**

قال الشيخ الغنيمي: "واعلم أنه اشتهر الخلاف في صفات الفعل من الخلق والرَّزْق والإحياء والإماتة ونحو ذلك، المعبّر عنها **بالتكوين**، فذهب الماتريدية إلى أنها صفات قديمة، بدليل أن البارئ تعالى مكوِّن الأشياء ومنشئها إجماعاً، وكونه تعالى مكوِّن الأشياء بدون صفة التكوين ـ التي المكوَّنات آثارٌ تحصل عن تعلقها بها ـ محالٌ ضرورة استحالة وجود الأثر بدون الصفة التي يحص بها الأثر كالعالِم بلا علم، ولابد أن تكون **صفة التكوين** أزلية لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى"[٢].

وقال: "والأشاعرة يقولون: ليست صفة التكوين على فصولها سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بمتعلّق خاص، فالتخليق القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق، والترزيق تعلقها بإيصال الرِّزق، وما ذكروه ـ أي متأخرو الحنفية ـ في معناه لا ينفي هذا، ولا يوجب كونها صفات أخرى لا ترجع إلى القدرة المتعلقة بما ذكر، وأما نسبتهم ذلك للمتقدمين ففيه نظر"[٣].

**بيان الخلاف وتوجيهه:**

---

(١) ينظر: العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية، العقباني: ص٢٥.

(٢) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٥٧.

(٣) المصدر نفسه: ص٥٧.

ذهب الأئمة الماتريدية إلى أن التكوين والتخليق والخلق والإيجاد والإحداث والاختراع أسماء مترادفة يراد بكلها معنى واحداً، وهو إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، فيكون التكوين غير المكوَّن.

والتكوين صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى كجميع صفاته، وهو تكوينه تعالى للعالم ولكل جزء منه لوقت وجوده، كما أن إرادته سبحانه صفة أزلية تتعلق بها المرادات لوقت وجودها على الترتيب والتوالي، وكذا قدرته عز وجل أزلية مع مقدوراتها فكان العالم، وكل جزء من أجزائه مخلوقاً لله تعالى لدخوله تحت تكوينه، كما هو معلوم لله تعالى لدخوله تحت علمه الأزلي، واختلف الأئمة الماتريدية والأئمة الأشاعرة (رحمهم الله) في مسألة التكوين، فقد أثبتها الماتريدية، ونفاها الأشاعرة، يقول السادة الماتريدية بأن التكوين صفة حقيقية زائدة، وهي غير القدرة والإرادة؛ إذ التكوين صفة أزلية، وغير المكوَّن الحادث، وقِدم التكوين لا يستلزم قِدم المكوَّن، وأما كون التكوين غير المكوَّن؛ لأنه لو كان التكوين عين المكوَّن لم يكن من الله تعالى شيء يوجب كونه خالقاً للعالم سوى أنّ ذات الباري أقدم من العالم، وكون ذاته أقدم من غيره لا يوجب كونه خالقاً، والقول بأن التكوين عين المكوَّن يؤدي إلى القول بقدم العالم، وكونه بنفسه لا بغيره، وما لا يحتاج في حصوله إلى غيره كان قديماً، فدل ذلك على أن التكوين غير المكوَّن، أما الأشاعرة فيقولون بأن التكوين ليس صفة حقيقية له، لكنه أمر اعتباري يحصل في العقل من نسبة المؤثر إلى الأثر، وإضافته إليه، فهو من صفات الأفعال، وهي عند الأشعرية حادثة، لا من الصفات الذاتية، والتكوين عين المكوَّن، والتخليق هو القدرة[١].

وقد وجّه الشيخ الغنيمي هذا الخلاف بأنه عرض الخلاف في صفة التكوين عرضاً عاماً، وهو بذلك يبيّن أن الخلاف اجتهادي في تحديد التكوين صفة مستقلة أو هو من ضمن صفة القدرة بحسب تعلقها، وذلك جليٌ واضح من مناقشته لاعتراضات الماتريدية على أدلة الأشاعرة على الرغم من كونه ماتريدياً.

**ثانياً: عرضه للخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه:**

قال الشيخ الغنيمي في بيان الإيمان: "(وأهله) من الملائكة والأنبياء والأولياء وسائر المؤمنين الأبرار والفجار (في أصله) الذي هو التصديق كلهم فيه (سواء) أي: لا تفاضل فيه من حيث ذاته، ولا يزيد ولا ينقص، (و) إنما (التفاضل بينهم) والزيادة والنقص (بالتقوى ومخالفة الهوى)" [٢].

وقال في موضع آخر: "والخلاف مبنيٌ على أخذ الطاعات في مفهوم الإيمان وعدمه، فعلى الأول يزيد بزيادتها، وينقص بنقصانها، وعلى الثاني لا؛ لأنه اسم للتصديق الجازم مع الإذعان، وهذا لا يتغير بضم الطاعات ولا ضم المعاصي"[١].

(١) ينظر: شرح العمدة، أبو البركات النسفي: ص١٩٥؛ المسامرة في شرح المسايرة، ابن الهمام: ص٨١؛ شرح عقيدة الإمام الطحاوي، الغزنوي: ص٦٣.

(٢) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٩٩.

**بيان الخلاف وتوجيهه:**

زيادة الإيمان ونقصانه مختلف فيه على ثلاثة أقوال: أولها أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وثانيها أنه يزيد وينقص، وثالثها يزيد ولا ينقص، وكلها منقولة عن الإمام مالك، وكان يقول: يزيد ولا نقول بنقص، وقال بعضهم: الإيمان مثل السراج له آنية هي القول، وزيت هو العمل، وفتيلة مع نارها ونورها هو الاعتقاد، وما يتبعه من أنواره وآثاره، فالقول لا يزيد ولا ينقص، والعمل يزيد وينقص، والفتيلة يزيد نورها بحسب حسن الزيت وكثرته المناسبة، ولا ينقص أصلها؛ لأنه لو نقصت جمرتها طفئت، وهذا هو المناسب إذ جعل النقص بالعمل وبه الزيادة لا أن غير العمل يلحقه نقص في ذاته، وما روي عن السلف من أن الإيمان يزيد وينقص ليس معناه أن حقيقته تزيد وتنقص، ولكن معناه أن ثمرته تزيد، وفيض نوره على ماهيته[٢].

قال الإمام الإيجي: " فإن قلنا هو التصديق فلا يقبلهما؛ لأن الواجب هو اليقين، وأنه لا يقبل التفاوت؛ لأن التفاوت إنما هو لاحتمال النقيض، وهو ولو بأبعد وجه ينافي اليقين، وإن قلنا هو الأعمال فيقبلهما"[٣].

وقد وجه الشيخ الغنيمي هذا الخلاف بطريق التوفيق بين الآراء فقال رحمه الله: لا يخفى أن الإيمان بتفاصيل الفرائض لما كان الإيمان بها برمتها إجمالاً فالاطلاع على تفاصيلها لم ينقلب الإيمان من النقصان إلى الزيادة، بل من الإجمال إلى التفصيل، بخلاف ما في عصر النبي (صلى الله عليه وسلم) فإن الإيمان لما كان عبارة عن التصديق بكل ما جاء به من ربه، فكلما ازدادت تلك الجملة ازداد التصديق المتعلق به لا محالة، فلا خفاء في أن التفصيلي أزيد بل أكمل، فكونه أكمل مسلَّم إلا أنه غير مفيد، وأما كونه أزيد ممنوع، ولا يخفى أن مثل هذه الزيادة في الاعتقاد وإن تفاوتت فليست زيادةً في أصل الإيمان وإنما هي زيادة في وصفه، كالإنسان المريض والإنسان القوي صاحب العافية، فإن الإنسانية فيهما على السواء من غير تفاوت، وإنما القوة والضعف في أوصافهما لا في ذاتهما، والزيادة في وصف الشيء ليست زيادته في ذاته[٤].

**ثالثاً: عرضه للخلاف في القدر:**

---

(١) المصدر نفسه: ص١٠٠.

(٢) ينظر: شرح العلامة أحمد زروق على متن الرسالة: ص٧٢.

(٣) المواقف، الإيجي: ٥٤٣/٣.

(٤) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، الغنيمي: ص١٠٢.

عرض الشيخ الغنيمي الخلاف بين الأئمة الماتريدية والأئمة الأشاعرة فقال: "هو عند الماتريدية: تحديد الله تعالى أزلاً كُلَّ مخلوق بحده الذي يوجد به، من حسن وقبح ونفع وخير، وما يحويه من زمان ومكان، وما يترتب عليه من طاعة وعصيان، وثواب وعقاب، أو غفران ونحوه، قال بعضهم: المراد من القدر أن الله تعالى علم مقاديرَ الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته، هذا هو المعلوم من الدين بقواطع البراهين وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين قبل حدوث القدرية المخالفين.

والقدر عند الأشاعرة إيجاد الله تعالى الأشياء على قَدْرٍ مخصوص وتقدير معين، في ذاتها وأحوالها"[١].

**بيان الخلاف وتوجيهه:**

القدر جَعْل كل ما هو واقع في العالم على ما هو عليه من خير وشر ونفع وضر، وبيان ما يقع على سنن القضاء في كل زمان ومكان، وهو تأويل الحكمة والعناية السابقة الأزلية، فتكون عقول البشر قاصرة عن الإحاطة بكنه الحِكَم الإلهية، والبصائر قاصرةٌ عن إدراك الأسرار الربانية، فيكون القدر من الغيب الذي استأثر الله بعلمه وجعله سراً مكتوماً عن خلقه، لم يُظْهِر ذلك لملك مقرب ولا لنبيٍّ مرسَل، فيكون التعمق فيه وسيلة الخذلان؛ لأن التعمق في طلب الوقوف على الحكمة التي كتمها الله عن الخلق يكون ناشئاً عن الإنكار والارتياب، وهما من أوصاف أهل النفاق، فيصير التعمق فيه ذريعة الخُذلان، إذ المخذول هو الذي منع عن النصرة والظفر بالحق، ثم باستمراره على النظر فيما مُنِع من النظر فيه يصير نظره سُلَّماً للحرمان عن الثبات على الحق، ثم إذا كمل ولم يرجع عن طلبه ينتهي إلى درجة الطغيان، وهو المجاوزة عن الحد المجعول للعبد، فإنه ليس للعبد المنازعة في أحكام مولاه ولا الطلب للاطلاع على أسراره[٢].

والذي ذكره الشيخ الغنيمي هو عرض لمعنى القدر عند الماتريدية والأشاعرة، وبيانه واضح جلي فيما ذكره، وقد وجه الشيخ الغنيمي الخلاف بأنه ليس اختلاف في أصل القدر؛ لأنه محلّ اتفاق بين أهل الحق جميعاً، لكنه عدَّ الخلاف ظاهرياً وليس جوهرياً، وفي ذلك يقول رحمه الله: "والظاهر أنه اختلاف عبارة، وأن المراد علم الله تعالى بإيجاده الأشياء"[٣]، فهو يرى أنّ الله قدّر الأشياء في القِدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها[٤]، فهو يرى أن الخلاف في القدر بينهما لفظيٌ لا معنوياً.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، الغنيمي: ص٨٦.

(٢) ينظر: شرح عقيدة الإمام الطحاوي، الغزنوي: ص٩٩.

(٣) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٨٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص٨٧.

المطلب الثالث: دفعه لاعتراضات مقدرة:

يعد هذا المنهج منهجاً رصيناً لدى العلماء الكبار الأفذاذ، ومن خلاله يورد العالم جملة من الاعتراضات المقدرة التي لم تقع بعد، ثم يعطي إجابات عليها قبل وقوعها، فهو بذلك أشبه ما يكون بمن يبني بناء رصيناً منورقاً، ثم يبحث في زواياه وأركانه وكل جزء فيه، فيفترض وجود خلل فيه غير موجود أصلاً، ويبدأ بوضع المعالجات له؛ كي يعطي قوة إضافية للبناء تمنع عنه طعون الطاعنين، وأحكام المنتقصين، وفيما يأتي بيانٌ لهذا المنهج الرصين الذي اتبعه الشيخ الغنيمي في شرحه للعقيدة الطحاوية:

**أولاً: الاعتراض المقدَّر في ذكر (العالمين):**

ذكر الشيخ الغنيمي بياناً لما أورده الإمام الطحاوي في العقيدة الطحاوية حين قال رحمه الله: (ويدينون به لرب العالمين) فقال الشيخ الغنيمي: "جمع عالَم، اسم لما يُعلَم الله به، وهو كل ما سواه تعالى من الجواهر والأجسام والأعراض"[١]، ثم قال (رحمه الله) دافعاً للاعتراض المقدّر: "وجمعه ليشتمل على ما تحته من الأجناس المختلفة إذ يقال: لكل جنس عالم كعالم الطير وعالم النبات وعالم الجماد ونحو ذلك"[٢].

**صورة الاعتراض المقدَّر وبيانه:**

تتلخص صورة الاعتراض بأنه لِمَ قال: (العالمين) ولم يقل: (العالَم)؟

فأجاب الشيخ الغنيمي عن الاعتراض بأن صيغة الجمع ليشمل العوالم المختلفة، فهناك عالم الملائكة وعالم البشر، وعالم الطير، وعالم النبات، وعالم الجماد، فهي صيغة شاملة جامعة لكل هذه العوالم، فربّ العالمين، اسم من أسمائه تعالى، ومعناه إله الخلق كلهم[٣]، فيدخل في الخلق جميع العوالم التي ذكرت.

**ثانياً: الاعتراض المقدَّر في ذكر (القيوم) في حق الله تعالى:**

شرح الشيخ الغنيمي ما ذكره الإمام الطحاوي بقوله: (قيّوم) فقال: "أي قائم بنفسه وذاته، وهي عبارة عن استغنائه تعالى عن المحل والمخصِّص، تعالى الله عنهما"[٤]، ثم قال دافعاً للاعتراض

---

(١) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٤٦.

(٢) المصدر نفسه: ص٤٦.

(٣) ينظر: الكليات، الكفوي: ص٤٨٣.

(٤) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٥٥.

المقدّر: "وتعبير المصنّف بصيغة المبالغة للإشارة بأنه القائم بنفسه، المقيم لغيره بالحفظ والتدبير"[١].

**صورة الاعتراض المقدَّر وبيانه:**

صورة الاعتراض هي: لماذا قال المصّنف في حق الله تعالى (القيّوم) ولم يقل: (القائم)؟

فأجاب الشيخ الغنيمي عن هذا الاعتراض المقدَّر بأن صيغة اسم (القيّوم) هي صيغة مبالغة للقائم، ومن المعلوم في اللغة أن ثمة علاقة وثيقة بين المبنى والمعنى، وهي أن الزيادة في المبنى تفيد الزيادة في المعنى غالباً[٢]، وقد تمثلت هذه الإفادة الجليلة بتضمن إشارة عظيمة إلى أن الله تعالى هو الحافظ القائم على كل نفس، وكل شيء من خلقه يدبره بما يريد، فالقيوم القائم الدائم بلا زوال, القيّم على كل شيء بالرعاية والعناية، فالله سبحانه هو كامل القيّوميّة الذي قام بنفسه، وعظمت صفاته، واستغنى عن جميع مخلوقاته، وقامت به الأرض والسماوات، وما فيهما من المخلوقات فهو الذي أوجدها وأمدها وأعدّها لكل ما فيه بقاؤها وصلاحها وقيامها، وهو الغني عنها من كل وجه، وهي التي افتقرت إليه من كل وجه[٣].

**ثالثاً: الاعتراض المقدَّر في تقديم العبودية لله تعالى في حق الرسول (صلى الله عليه وسلم) على غيرها من الأسماء والأوصاف النبوية الكريمة:**

أورد الشيخ الغنيمي ما ذكره الإمام الطحاوي من أسماء الرسول (صلى الله عليه وسلم) وكان من جملة ما ذكر من أسمائه الكريمة وأوصافه الجليلة صلوات الله وسلامه عليه: (عبده) و(المصطفى) و(نبيه) و(المجتبى) ... إلى غير ذلك[٤]، لكن الإمام الطحاوي قدم (عبده) على باقي الأسماء والأوصاف لحضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم، ثم قال الشيخ الغنيمي دافعاً للاعتراض المقدّر: "قدمه امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم كما في الحديث الصحيح: « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ولكن قولوا: عبده ورسوله »[٥]"[٦].

---

(١) المصدر نفسه: ص٥٥.

(٢) ينظر: إسفار الفصيح، الهروي: ١٧٦/١.

(٣) ينظر: تأويلات أهل السنة، أبو منصور الماتريدي: ٢٨٩/٢؛ المنهاج في شعب الإيمان، الحَليمي: ٢٠٠/١؛ الأسماء والصفات، البيهقي: ١٣١/١؛ تفسير أسماء الله الحسنى، السعدي: ص٣٩.

(٤) ينظر: شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٦٥ ـ ٦٧.

(٥) الحديث أخرجه البخاري بلفظ: « لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ »؛ صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قَوْلِ اللَّهِ {وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا}: ١٦٥/٤، بالرقم (٣٤٣٦).

(٦) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٦٤.

**صورة الاعتراض المقدَّر وبيانه:**

الاعتراض المقدّر أن يقال: لماذا قدّم الإمام الطحاوي ذكر العبودية في حق النبي (صلى الله عليه وسلم) لله تعالى عندما ذكر بعضاً من أسماء وأوصاف سيدنا محمّد (عليه الصلاة والسلام) على باقي الأسماء والصفات؟

فأجاب الشيخ الغنيمي على الاعتراض المقدّر بأنه قدمه امتثالاً لما ذكره النبي (صلى الله عليه وسلم) في الحديث الشريف من تقديم العبودية على الرسالة، وهذا تقديم وجودي بحسب المذكور، وتضمنه لإشارة جليلة وهي عدم استنكافه (صلوات الله وسلامه عليه) عن ذلك، وللإشارة أيضاً إلى أن ذلك مبعث افتخار بذلك المقام الأسمى، كيف لا و(عبد) من أحب الأسماء التي تضاف إلى الله تعالى، وقد وصفه الله ـ جلّ وعزّ ـ به في أشرف المقامات في القرآن الكريم، فقال سبحانه: ﴿**أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ** ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ** ﴾[2]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا** ﴾[3]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿**فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى** ﴾[4]، فلو كان له وصف أشرف منه لذكره به في تلك المقامات العلية، واحتراساً عن الإفراط بوصفه، إذ إنه (صلى الله عليه وسلم) مع ما بلغ من الاصطفاء والاجتباء والارتضاء والختم والسيادة مع النبوة والرسالة؛ ما برح عن صفة العبودية[5]، وهذا ما بينه النبي (صلى الله عليه وسلم) عملياً، كما جاء في الحديث: « قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ فَقِيلَ لَهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ قَالَ أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا »[6]، والشكور من أبنية المبالغة يستدعي نعمة عظيمة، عظيمة، وتخصيص العبد بالذكر مشعر بغاية الإكرام والقرب من الله تعالى، ولأن العبودية تقتضي صحة النسبة، وليست إلاّ بالعبادة، والعبادة عين الشكر[7].

---

(1) سورة الكهف: من الآية ١.

(2) سورة الفرقان: من الآية ١.

(3) سورة الإسراء: من الآية ١.

(4) سورة النجم: الآية ١٠.

(5) ينظر شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٦٤.

(6) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، بَاب { لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا }: ١٣٥/٦، بالرقم (٤٨٣٦).

(7) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني: ٣١٤/٢.

**المبحث الثاني:**المنهج الخاص للشيخ الغنيمي في شرحه للطحاوية

المطلب الأول: أسلوبه:

تنوع المنهج الخاص الشيخ الغنيمي (رحمه الله) من خلال أسلوبه في الشرح، فالشيخ الغنيمي امتاز بأسلوب سهل وجزل في بيان قضايا العقيدة من خلال شرحه، وقد تعدد أسلوبه في ذلك بصور متنوعة، فتارة يستعمل أسلوب التنبيه، وتارة يستعمل أسلوب التمثيل، وغالباً ما يختم شرحه لمسائل العقيدة بأسلوب الإجمال المحكم، وفيما يأتي ذكرٌ لهذه الأساليب النافعة مع بيانها بإيجاز وإيضاح منافعها العلمية والمعرفية:

**أولاً: أسلوب التنبيه:**

استعمل الشيخ الغنيمي أسلوب التنبيه للفت الأنظار والعقول إلى ما ينبغي التنبّه إليه لتحقيق الإفادة التامة وعدم فوات النفع الكامل منها، وقد استعمله في مواضع عديدة من شرحه، منها:

**الموضع الأول:**

قال رحمه الله: "مما ينبغي لكل شارع في شيء أن يتصور ذلك الشيء بحدّه أو رسمه، ليكون على بصيرة في طلبه، وأن يعرف موضوعه ليمتاز عنده عما عداه، وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها الطلب؛ لصيانة سعيه عن العبث"[١].

**فائدة التنبيه:**

ضمّن الشيخ الغنيمي (رحمه الله) هذا التنبيه فائدة جليلة وهي بعض من (مبادئ العلوم)، أن يعرف مبادئ العلوم حتى يكون هذا له قاعدة ينطلق منها لدراستها بعقله وفكره الحاد، والله تعالى يفتح على من يريد بمواهب وعلوم بفضله ومنّه، ويهب من يشاء المواهب الجليلة، خاصة إذا صدق القلب وخلُص التوجه، وكانت النفس قابلة لذلك[٢]، وهي جملة من المعارف التي ينبغي تحصيلها عند الشروع في أي علم، وفي ذلك يقول المرداسي: "هذه المسائل كما يُعبّر عنها بالمبادئ يُعبّر عنها بمقدمة العلوم، يقال: مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله على بصيرة، كمعرفة حدّه وموضوعه وغايته"[٣]، وقد افتتح جماعة من المؤلفين المتأخرين مؤلفاتهم بهذه المبادئ، ولا سيما الشروح والتعليقات، ومعرفتها تكسب الطالب صورة إجمالية للعلم الذي يطلبه، وتوقِفه على حقيقته ومضمونه وتاريخه، قبل الشروع فيه؛ لأنها تستعرض العلم استعراضاً إجمالياً من خلال مجموعة من الثوابت[٤]، وقد نظم في ذلك الإمام أبو العباس المقري الأشعري فقال:

---

(١) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٤٦.

(٢) ينظر: ينظر: مصباح الأرواح، البيضاوي: ص٢٨.

(٣) الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر، ابن الحاج المرداسي: ٣/٢.

(٤) ينظر: مبادئ العلوم العشرة (وظيفتها في نظرية العلم وتطبيقاتها)، الباحثة ربيعة العمراني: ص٢٥٦.

مَن رامَ فنًّا فلْيُقـدّمَ أولاً علماً بحَدِّه وموضوعٍ تلا
وواضـعٍ ونِسْبةٍ وما استُمدْ منه وفضلِه وحكمٍ يُعتمدْ
واسمٍ ومـا أفـادَ والمسائلْ فتلك عشرٌ للمُنى وسائلْ
وبعضُهم منها على البعض اقتصرْ ومَن يكنِ يدري جميعَها انتصرْ[1]

وقد ذكر الشيخ الغنيمي في شرحه للطحاوية أربعة من هذه المبادئ، وفيما يأتي ذكرها وبيانها لإتمام الإفادة منها:

۞ **الحَدّ:** قال الراغب الأصفهاني في بيانه: "الحد: الحاجز بين الشيئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر، يقال: حددت كذا: جعلت له حدّاً يُميّز، وحدّ الدار: ما تتميز به عن غيرها، وحدّ الشيء: الوصف المحيط بمعناه المميز له عن غيره، وحد الزنا والخمر سمي به لكونه مانعاً لمتعاطيه من معاودة مثله، ومانعاً لغيره أن يسلك مسلكه"[2]، ويشترط فيه أن يكون جامعاً مانعاً من دخول غيره فيه، والغاية من معرفة هذا المبدأ هي ضبط العلم بالمحدود، وتمييزه عما عداه، فالحدّ ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له[3].

۞ **الرّسم:** هو قسم من المعرّف وهو (القول الشارح) أي: أي قول شارح للمفرد المطلوب حصول صورته في الذهن، أو تمييزه عن غيره، والرسم يشتمل على التعريف فيه على شيء من الذاتيات، أو يشتمل على شيء منها ولكن لم يكن به فصل الشيء المعرّف وتمييزه عن غيره، وإنما اشتمل على عرضيّات بها كان تعريف الشيء وتمييزه عن كل ما سواه، ومرتبة الرسوم هي دون مرتبة الحدود[4].

۞ **الموضوع:** عرفه الإمام التفتازاني بأنه: " تعيين ما به يتميز هذا العلم في نفسه عن العلوم الأخرى حتى يحصل له اسم واحد على الانفراد، فإنّ تمايز العلوم في ذواتها ليس إلا بحسب تمايز

---

(1) إضاءة الدجنة، أبو العباس المقري: ص٩، ١٠.

(2) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني: ٢٢١/١.

(3) ينظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري: ص٣٢.

(4) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي: ٨٦١/١؛ ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني: ص٦٢.

الموضوعات"[١]، "كبدن الإنسان لعلم الطب، فإنه يُبحَث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض، وكالكلمات لعلم النحو، فإنها يُبحَث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء"[٢]، فإذا كان الموضوع كلياً فالعلم الذي يدرسه أصلي، وإذا كان الموضوع جزئياً فذاك علم فرعي[٣]، وكل مفردين تجري بينهما نسبة موجبة أو سالبة فأحدهما موضوع والآخر محمول، ومجموعهما مع النسبة بينهما قضية، والموضوع في تراكيب الجمل العربية يأتي مبتدأ أو نحوه إذا كانت الجملة اسمية، ويأتي فاعلاً أو نحوه إذا كانت الجملة فعلية[٤].

❁ **الغاية:** بين الشيخ الغنيمي في شرحه بأن الغاية هي الثمرة التي لأجلها الطلب؛ لصيانة سعيه عن العبث[٥]، فالغاية هي الثمرة المتحصلة من العلم، ومزيته على ما سواه، وذلك مما له مدخل في دواعي الإقبال عليه، ونشاط الطالب له، فيسهل عليه الطلب؛ لأنّ النفس مجبولة على الرغبة في تحصيل الفضائل، والميل إلى نيل الكمالات، فالغاية والثمرة التي يمتاز ويختص بها، يغتبطه به عليها غيره، وشرف الإنسان ورفعة منزلته بالعلم أمر معلوم ضرورة لدى كل عاقل[٦].

**الموضع الثاني:**

قال الشيخ الغنيمي: "ما ورد من الآيات الدالة على زيادة الإيمان كقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾[٧]، وقوله: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾[٨]، وقوله: ﴿**وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا**﴾[٩]، وقوله: ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى**﴾[١٠]، وقوله: ﴿**لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ**﴾[١١]،

---

(١) شرح التفتازاني على الشمسية للكاتبي، التفتازاني: ص٩٤.

(٢) الأزهار الطيبة النشر، ابن الحاج المرداسي: ١٢/٢.

(٣) ينظر: مبادئ العلوم العشرة، ربيعة العمراني: ص٢٦١.

(٤) ينظر: ضوابط المعرفة، حبنكة الميداني: ص٢٠.

(٥) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٤٦.

(٦) الأزهار الطيبة النشر، ابن الحاج المرداسي: ٦٦/٢.

(٧) سورة الأنفال: من الآية ٢.

(٨) سورة التوبة: من الآية ١٢٤.

(٩) سورة المدثر: من الآية ٣١.

(١٠) سورة محمّد: من الآية ١٧.

(١١) سورة الفتح: من الآية ٤.

محمولة على ما ذكره أبو حنيفة ـ رضي الله عنه ـ أنهم كانوا آمنوا في الجملة ثم يأتي فرض بعد فرض، فكانوا يؤمنون بكل فرض"[١].

**فائدة التنبيه:**

أوضح الإمام الغنيمي في هذا التنبيه ما ذهب إليه الأئمة الماتريدية من أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ووجه الآيات الكريمة التي ورد في ظاهرها زيادة الإيمان بأنها ليست هي الزيادة المعهودة في الأذهان، وإنما هي بمعنى زيادة الصلابة والقوة في الإيمان[٢]؛ لأن الإيمان هو التصديق، وهو في نفسه مما لا يتزايد، وما لا يتزايد لا نقصان له إلا بالعدم، ولا زيادة عليه إلا بانضمام مثله إليه، فلا زيادة للإيمان بانضمام الطاعات إليه، ولا نقصان بارتكاب المعاصي، إذ التصديق في الحالين على ما كان قبلهما[٣]، وأولوا الزيادة الواردة في الآيات القرآنية التي ورد فيها الزيادة بأن معناها أن يزداد نوره وضياؤه في القلوب بالأعمال الصالحة، وينقص ذلك بالمعاصي؛ إذ الإيمان له نور وضياء[٤]، وذلك ما ذكره الله تعالى بقوله سبحانه: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾[٥]، وقوله عز وجل: ﴿ **أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ مِنْ رَبِّهِ**﴾[٦].

وأما ما ذكره الشيخ الغنيمي عن أبي حنيفة (رضي الله عنه) من أنهم كانوا آمنوا في الجملة ثم يأتي فرض بعد فرض، فكانوا يؤمنون بكل فرض، فمعناها أنها زادهم تصديقا إلى تصديقهم، ويقينا إلى يقينهم[٧]، فالمراد الزيادة بحسب زيادة المؤمَن به، والصحابة (رضوان الله عليهم) كانوا آمنوا في في الجملة، وكان يأتي فرض بعد فرض، وكانوا يؤمنون بكل فرض خاص، وحاصله أن الإيمان واجب إجمالاً فيما علم إجمالاً، وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً، والناس متفاوتون في ملاحظة التفاصيل

---

(١) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص١٠٢.

(٢) ينظر: تأويلات أهل السنة، الماتريدي: ٥٣٥/٢.

(٣) ينظر: العقيدة الإسلامية ومذاهبها، أ.د. قحطان الدوري: ص٢٦٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص٢٦١.

(٥) سورة التوبة: الآية ٣٢.

(٦) سورة الزمر: من الآية ٢٢.

(٧) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان، الحليمي: ١١٥/١.

كثرة وقلة، فيتفاوت إيمانهم زيادةً ونقصاناً، ولا يختص ذلك بعصر النبي صلى الله عليه وسلم[١]، ولا يخفى أن تلك التفاصيل لما كان الإيمان بها برمتها إجمالاً فالاطلاع على تفاصيلها لم ينقلب الإيمان من النقصان إلى الزيادة، بل من الإجمال إلى التفصيل، بخلاف ما في عصر النبي (صلى الله عليه وسلم) فإن الإيمان لما كان عبارة عن التصديق بكل ما جاء به (صلى الله عليه وسلم) من ربه، فكلما ازدادت تلك الجملة ازداد التصديق المتعلق به لا محالة[٢]، وهذه الفائدة تجلت من خلال التنبيه الذي ذكره الشيخ الغنيمي رحمه الله.

**ثانياً: أسلوب التمثيل:**

استعمل الشيخ الغنيمي أسلوب التمثيل في بيان بعض مسائل العقيدة ومن ذلك قوله رحمه الله: "الأدلة على وجود الصانع وتوحيده تجري مجرى الأدوية التي يعالج بها القلب، والطبيب إذا لم يكن حاذقاً مستعملاً للأدوية على قدر قوة الطبيعة وضعفها كان إفساده أكثر من إصلاحه، كذلك الإرشاد بالأدلة إلى الهداية إذا لم يكن على قدر إدراك العقول، كان الإفساد للعقائد بالأدلة أكثر من إصلاحها، وحينئذ يجب أن لا يكون طريق الإرشاد لكل أحد على وتيرة واحدة، فالمؤمن المصدِّق سماعاً أو تقليداً لا ينبغي أن تُحرَّك عقيدته بتحرير الأدلة فإن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يطالب العرب في مخاطبته إياهم بأكثر من التصديق"[٣].

**البعد العقدي لهذا التمثيل:**

تضمن هذا التمثيل بعداً عقدياً مهماً، وفحواه أن الطبيب المعالج ينبغي أن يكون صاحب علم واسع واطلاع كبير على ما يصفه للناس من الدواء في معالجة الأدواء، وإلا نتج عن وصفته الدوائية الخاطئة ضرر أكبر من المرض نفسه، فلابد أن يكون الطبيب حكيماً في اختيار الأدوية الناجعة، التي تنفع المريض وتطبب بدنه، فكذا العالم المرشد الهادي للناس، ينبغي أن يختار من الأدلة على إثبات وجود الله تعالى بما يتناسب مع عقول المدعوين، ففيهم صاحب اللب الرشيد الذي يستجيب بأبسط الأدلة التي تحرك مكامن الإيمان في قلبه، وفيهم الجافي الغليظ الضعيف العقل المصر على الباطل، الذي لا تنفع معه الحجة والبرهان، والذين فيهم نوع ذكاء ولا تصل عقولهم إلى فهم البرهان العقلي المفيد للقطع واليقين ينبغي أن يتلطف في معالجتهم بما أمكن من الكلام المقنع المقبول عندهم بالأدلة اليقينية البرهانية؛ لقصور عقولهم عن الاهتداء بنور العقل المجرد عن الأمور العادية، لا يخصُّ الله تعالى به إلا الآحاد من عباده، وإن الغالب على الخلق القصور في فهم الأدلة، فهم بتصورهم لا يدركون براهين العقول، وأما الفطن الذي لا يقنعه الكلام الخطابي

---

(١) ينظر: شرح المقاصد، التفتازاني: ٢٦٣/٢.

(٢) ينظر: شرح الطحاوية، الغنيمي: ص١٠٢.

(٣) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٤٩.

فتجب الحاجة معه بالدليل القطعي البرهاني، وبذلك لا يخفى أن التكليف بالتصديق بوجود الصانع وبتوحيده يشمل من العامة والخاصة، وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) مأمور بالدعوة للناس أجمعين وبالمحاجة مع المنكرين الذي عامتهم عن إدراك الأدلة العقلية البرهانية قاصرين، ولا تجدى معهم الأدلة الخطابية المبنية على الأمور العادية والمقبولة التي ألفوها، والقرآن الكريم يشتمل على الأدلة العقلية القطعية البرهانية بطريق الإشارة، والتي لا يعقلها إلا العالمون وقليل ما هم، ويشتمل أيضاً على الأدلة الخطابية النافعة مع العامة؛ لوصول عقولهم إلى إدراكها بطريق العبارة تكميلاً للحجة على الخاصة والعامة[١].

**ثالثاً: أسلوب الإجمال المحكم:**

يستعمل الشيخ الغنيمي في بيان هذا الأسلوب عبارة (والحاصل) وفيها إشارة إلى الإجمال المحكم الذي يلخص فيه ما ذكره مفصلاً في شرحه، ومن ذلك على سبيل التمثيل ما ذكره بقوله رحمه الله: "والحاصل أن الخلاف لفظي كما ذكرنا، وأن الإيمان والكفر حالتان توصف بهما العباد، فمن وصف بالإيمان فهو مؤمن، ومن وصف بالكفر فهو كافر، كما أن الكبر والصغر حالتان، فمن وصف بِالكِبَرِ فهو كبير، ومن وصف بِالصِّغَر فهو صغير، ولو كان المعتبر في صحة الوصف الخاتمة ما كان الموصوف بالصغر يسمى صغيراً، لأنه إذا كبر ومات مات كبيراً لا صغيراً، ولا نزاع في صحة تسمية من اتصف بالصغر صغيراً في تلك الحالة فكذا هذا، ومتى صح الاتصاف كان مقطوعاً به من غير شك، فمن اتصف بالإيمان فهو مؤمن حقاً في تلك الحالة، ومن اتصف بالكفر فهو كافر حقاً في تلك الحالة"[٢].

**المضمون العقدي لهذا الإجمال:**

تضمن هذا الأسلوب الإجمالي تلخيصاً لقضية عقدية مهمة، وهي قضية (الاستثناء في الإيمان) والأصل عند الأئمة الماتريدية قطع القول بالإيمان والتسمي به بالإطلاق، وترك الاستثناء فيه؛ لأن كل معنى في اجتماع وجوده تمام الإيمان إذا استثني فيه لم يصح ذلك المعنى؛ نحو أن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله إن شاء الله، أو: محمّداً رسول الله إن شاء الله، وكذلك الشهادة بالبعث والملائكة والرسل والكتب، فالعرف الظاهر في الخلق أنهم لا يستعملون الاستثناء في موضع الإحاطة والعلم، والاستثناء وذهب الأئمة الأشاعرة إلى جواز الاستثناء في الإيمان، فيمكن للمؤمن

(١) ينظر: المسامرة في شرح المسايرة، ابن الهمام: ص٤٨.

(٢) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٨٤.

أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وكل من قال بأن جملة الطاعات من الإيمان قال بالموافاة، وكل من وافى ربّه على الإيمان فهو المؤمن، ومن وافى بغير الإيمان الذي أظهره في الدنيا علم في عاقبته أنه لم يكن قط مؤمنًا، والواحد من هؤلاء يقول: أعلم أن إيماني حق وضده باطل، وإن وافيت ربّي عليه كنت مؤمنًا حقًّا، فيستثني في صحة إيمانه، وبذلك يظهر أن محل الخلاف هو أن الماتريدية لا يجيزون الاستثناء في الإيمان، بينما الأشعرية يجيزون ذلك[١]، وقد وصف الشيخ الغنيمي هذا الخلاف بأنه خلاف لفظي وليس خلافاً جوهرياً.

المطلب الثاني: ردوده على المخالفين:

رد الشيخ الغنيمي على المخالفين لاعتقاد أهل الحق في مواضع عديدة من شرحه على العقيدة الطحاوية، وسأذكر بعضاً منها لبيان منهج الشيخ الغنيمي في تلك الردود مع إيضاح موجز لها:

**أولاً: رده على المخالفين في صفة الإرادة لله تعالى:**

قال الشيخ الغنيمي في رده على المخالفين في صفة الإرادة: "واعلم أن الخلاف في معنى إرادته تعالى كثير، والقول في تفصيله شهير، مع اتفاق المتكلمين وجميع الفرق على القول بأنه تعالى مريد، فعند الجبَّائية[٢]: هي صفة زائدة قائمة لا بمحل، وعند الكرَّامية: صفة حادثة قائمة بالذات، وعند ضرار: نفس الذات، وعند محققي المعتزلة[٣]: هي العلم بما في الفعل من المصلحة، وعند الحكماء[٤] والفلاسفة[١]: هي العلم بالنظام الأكمل، والحق عندنا كما قاله السعد: إنها صفة شأنها

---

(١) ينظر: تأويلات أهل السنة، الماتريدي: ١٦٥/١؛ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، الباقلاني: ص٥٧؛ المنهاج في شعب الإيمان، الحليمي: ١٢٧/١؛ أصول الدين، الغزنوي: ص٢٦٤.

(٢) هم أصحاب أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، من معتزلة البصرة. أثبتوا إرادة حادثة لا في محل يكون الباري تعالى موصوفًا مريدًا بها، وفناء لا في محل إذا أراد أن يفني العالم، وقالوا: الله تعالى متكلم بكلام يخلقه في محل، وحكموا بأن الله تعالى لا يرى في الآخرة بالأبصار، وغيرها. [ينظر: الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي: ص١٦٦؛ التعريفات، الجرجاني: ص٧٤].

(٣) المعتزلة: وهم أول مدرسة كلامية واسعة ظهرت في الإسلام، وهم أتباع واصل بن عطاء، نشأت في البصرة في نهاية المائة الأولى للهجرة، وضمت اتجاهات فكرية متعارضة، وهم الذين قالوا بنفي الصفات القديمة عن الله أصلاً، واتفقوا على أنّ كلام الله محدَث مخلوق في محلٍّ، وهو حرف وصوت، واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، واتفقوا على أن العبد خالق لأفعاله خيرها وشرَها، واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والأصلح للعبد، وغير ذلك من معتقداتهم. [ينظر: الملل والنحل: ٥٧/١، الشهرستاني، دراسات في الفرق والعقائد، الدكتور عرفان عبد الحميد: ص١٠٠و١٠١.

(٤) الحكماء هم أساطين الحكمة من ملطية، وساميا، وأثينية، وهي بلادهم، وهم سبعة وأسماؤهم هي: تاليس الملطي، وأنكساغورس، وأنكسيمانس، وأنبادقليس، وفيثاغورس، وسقراط، وأفلاطون، وتبعهم جماعة مثل فلوطرخيس، وبقراط، وديمقريطيس، والشعراء، والنساك، ويدور كلامهم في الفلسفة على ذكر وحدانية الباري تعالى، وإحاطته علماً

التخصيص قديمة زائدة، قائمة به على ما هو شأن سائر الصفات الحقيقية، لأن تخصيص بعض الأضداد بالوقوع دون البعض، وفي بعض الأوقات دون البعض مع استواء نسبة الذات إلى الكل لابد أن يكون لصفة شأنها التخصيص؛ لامتناع التخصيص بلا مخصص، وامتناع احتياج الواجب في فاعليته إلى أمر منفصل"[٢].

**بيان الرد وإيضاحه:**

ذكر الشيخ الغنيمي الخلاف الحاصل في قضية (صفة الإرادة) في حق الله تعالى، فالمعتزلة ينكرون صفة الإرادة لله، ويقولون: إن الله مريد بإرادة محدثة لا في محل، وينفون أن تكون هذه الإرادة عامة لكل ما هو حادث من أفعال العباد، بل يجعلون الإرادة متعلقة بنوع واحد من أفعال العباد وهي الأفعال الواجبة والمندوبة فقط، أما ما عداها فمنها ما لا يريده ولا يكرهه كالمباحات، ومنها ما لا يريده البتة بل يكرهه ويسخطه وهي المعاصي والقبائح، فجعلوا الإرادة مستلزمة للأمر، والأمر دليل على الإرادة، وكل ما أراده الله أحبه ورضيه[٣]، فعلى هذا أنكروا أن يكون ما يقع من العباد من المعاصي واقعاً بإرادة الله.

والحق في ذلك أن الله سبحانه موصوف بالإرادة، وأن الإرادة الواردة في القرآن الكريم على نوعين[٤]:

---

بالكائنات، وفي الإبداع، وتكوين العالم، وأن المبادئ الأول: ما هي؟ وكم هي؟ وأن المعاد: ما هو؟ ومتى هو؟. وربما تكلموا في الباري تعالى بنوع حركة وسكون. [ينظر: الملل والنحل، الشهرستاني: ١١٩/٢].

(١) والفيلسوف مصطلح مركب من مفردتين وهما: فيلا وسوفا، وفيلا هو المحب، وسوفا: الحكمة، أي هو محب الحكمة، والحكمة قولية، وفعلية: أما الحكمة القولية، وهي العقلية أيضا، فهي كل ما يعقله العاقل بالحد، وما يجري مجراه، مثل الرسم وبالبرهان، وأما الحكمة الفعلية فكل ما يفعله الحكيم لغاية كمالية؛ فالأول الأزلي لما كان هو الغاية والكمال، فلا يفعل فعلا لغاية دون ذاته، وإلا فيكون الغاية والكمال هو الحامل، والأول محمول، وذلك محال. ثم إن الفلاسفة اختلفوا في الحكمة القولية العقلية اختلافاً لا يحصى كثرة، والمتأخرون منهم خالفوا الأوائل في أكثر المسائل، وكانت مسائل الأولين محصورة في الطبيعيات، والإلهيات، وذلك هو الكلام في الباري تعالى والعالم، ثم زادوا فيها الرياضيات. [ينظر: الملل والنحل، الشهرستاني: ١١٦/٢]

(٢) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٥٣.

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار الهمذاني: ص ٤٤٠ ـ ٤٥٨، المغني في العدل والتوحيد، القاضي عبد الجبار الهمذاني: ٢١٨/٢.

(٤) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي: ص٣٩، ٤٠؛ لوامع الأنوار البهية، السفاريني: ١٥٦/١.

**النوع الأول: الإرادة الكونية القدرية:** وهي بمعنى المشيئة، لا يخرج عنها شيء من أفعال العباد سواء كان طاعة أو معصية خيراً أو شراً، وهي متعلقة بتقديره جل وعلا وخلقه، وهي دليل كمال الله وسيادته، ولا تستلزم الحب والرضا، فقد تكون مما يحب الله ويرضى كالطاعات الواقعة من عباد الله الصالحين، وقد تكون مما لا يحب ولا يرضى بل يسخطه ويكرهه كالمعاصي والكفر ونحوها الواقعة من العباد.

**النوع الثاني: الإرادة الدينية الشرعية:** وهي مستلزمة لأمره، والأمر دليل عليها وهي المتعلقة بحبه ورضاه، فعلى هذا ما كان من أفعال العباد وهو طاعة وقربة إلى الله تعالى فإنه متعلق بنوعي الإرادة الكونية القدرية والدينية الشرعية، وما كان من أفعال العباد وهو معصية وكفر وفسق فهو متعلق بالإرادة الكونية القدرية، وليس متعلقاً بالإرادة الدينية الشرعية المستلزمة لأمره وحبه ورضاه، فإن الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر، ولا يرضى لعباده الكفر، فهذا رد على المعتزلة القائلين بأن كل ما أراده الله أمر به، وكل ما أمر به فهو يحبه ويرضاه، فلزمهم أن يكون في ملك الله ما لا يريده وهي المعاصي الواقعة من العباد، بل أكثر أفعال العباد على هذا واقعة بغير إرادة الله سبحانه حسب قولهم.

والكلام في هذه المسألة مع المعتزلة القدرية يطول؛ لأنهم لا يثبتونها على أصلهم، وهو أن العقل عندهم يوجب ويحسن ويقبح، وعند أهل الحق العقل لا يوجب ولا يحسن ولا يقبح، بل الحسن ما حسنته الشريعة والقبيح ما قبحته الشريعة، وفي ذلك قال الله عز وجل: ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا** ﴾[1]، فأخبرنا تعالى أنهم آمنوا من العذاب قبل بعث الرسول إليهم، فالواجب فعله ما لا يؤمن أمنٌ في تركه عذاب، فعلم بهذه الآية أن الله تعالى لم يوجب على العقلاء شيئاً من جهة العقل، بل أوجب ذلك عند مجيء الرسل من قبل الله تعالى؛ ولأن العقل صفة للعاقل وهو محدَث مخلوق لله تبارك وتعالى، وليس بقائم بنفسه ولا حي ولا قادر ولا عالم ولا متكلم، وما هذه حالته فلا يصح أن يوجب على العقلاء ولا على غيرهم شيئاً، ولا أن يحرم شيئاً ولا يقبح شيئاً، ولا يعلم به غير المعلومات التي لا تتعلق به كجميع العلوم، فإذا كان الأمر كذلك لم تصر الأفعال حسنة واجبة بإيجابه، ولا محرمة قبيحة بتحريمه، ولا مباحة كسائر الحوادث؛ لأنه محدث مخلوق كسائر العلوم والحوادث، ولو وجب عليهم شيء من جهة العقل قبل مجيء الرسل لكان حجة عليهم مجردة في ذلك[2].

---

(1) سورة الإسراء: من الآية ١٥.

(2) ينظر: الإشارة إلى أهل الحق، أبو إسحاق الشيرازي: ص٣٧٧.

**ثانياً: رده على القدرية في تقسيم الخير والشر :**

ذكر الشيخ الغنيمي في رده على القدرية في هذه المسألة: "إن بعض القدرية قال: لسنا بقدرية بل أنتم القدرية لاعتقادكم إثبات القدر، وهذه جهالة وتواقح، فإننا بحمد الله تعالى نفوض أمورنا لله تعالى ونضيف جميع الأمور إليه، وهؤلاء الجهلة يضيفونها إلى أنفسهم، ومضيف الشيء إلى نفسه أولى بأن ينسب إليه ممن يعتقده لغيره، وقد قال صلى الله عليه وسلم: « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ .... »[1]، شبههم بهم لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة، كما قسمت المجوس الخير إلى يزدان، والشر إلى أهرمن"[2].

**بيان الرد وإيضاحه:**

رد الشيخ على القدرية في هذا التقسيم رداً محكماً، وأوضح أن القدرية أنكرت القدر، وزعمت أنه تعالى لم يُقدِّرها في سابق علمه، وأنها مستأنفة العلم، أي يعلمها سبحانه وتعالى بعد وقوعها، تعالى ربّنا عن أقوالهم الباطلة علواً كبيراً، وسميت هذه الفرقة القدرية لإنكارهم القدر، وصارت القدرية في هذا الزمان تعتقد أن الخير من الله والشر من غيره[3].

وقد جعلهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين، وهما النور والظلمة، إذ إنهم يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة فصاروا ثنوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله، والشر إلى غيره، والله تعالى خالق الأمرين معاً، والقدرية في إجماع أهل الحق هم الذين يقولون: إن الخير من الله، والشر من الإنسان، وإن الله لا يريد أفعال العصاة، وسموا بذلك; لأنهم أثبتوا للعبد قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله، ونفوا أن تكون الأشياء بقدر الله وقضائه، وهؤلاء مع ضلالتهم يضيفون الاسم إلى مخالفهم من أهل الهدى، فيقولون: أنتم القدرية حين تجعلون الأشياء جارية بقدر من الله، وإنكم أولى بهذا الاسم منا لأنكم تثبتون القدر، ونحن ننفيه، ومثبته أحق بالنسبة إليه من نافيه، فأنتم الداخلون تحت وعيد

---

(1) الحديث بتمامه رواه أبو داود في سننه وهو قوله صلى الله عليه وسلم: « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ »، سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في القدر: ٣٥٧/٤، بالرقم (٤٦٩٣)، وإسناده حسن.

(2) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٨٥، ٨٦.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ص٨٥.

الحديث دوننا، فأجابهم المثبتون بأنكم أولى بذلك; لأنكم تثبتون القدر لأنفسكم ونحن ننفيه عن أنفسنا، ومثبت الشيء لنفسه أولى بالنسبة إليه ممن نفاه عن نفسه[١].

والله تعالى بيده الخير والشر، والنفع والضر، وأنه مقدِّر جميع الأفعال، لا يكون حادثٌ إلا بإرادته، ولا يخرج مخلوق عن مشيئته، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه فعّال لما يريد، وأنه يهدي من يشاء ويضل من يشاء، لا هادي لمن أضله ولا مضل لمن هداه، وأنه موفق أهل محبته وولايته لطاعته، وخاذلٌ لأهل معصيته، فدل ذلك كلّه على تدبيره وحكمته، وأنه عادل في خلقه بجميع ما يبتليهم به ويقضيه عليهم من خير وشر، ونفع وضر، وغنى وفقر، وصحة وسقم، وهداية وضلال[٢].

**ثالثاً: رده على الجبرية والقدرية في الكسب :**

رد الشيخ الغنيمي على الجبرية والقدرية في قضية (الكسب) والمقصود بها أفعال العباد، فقال رحمه الله تعالى: " خلافاً للجبرية القائلين بأنها من الله تعالى خلقاً وإيجاداً، ولم يُثبتوا للعباد قدرة بل جعلوها كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، وللقدرية القائلين بأنها من العبد خلقاً وإيجاداً دون ربهم، وأثبتوا لأنفسهم غنىً عن الله عز وجل"[٣].

**بيان الرد وإيضاحه:**

تضمن رد الشيخ الغنيمي على الجبرية القائلين بأن الله تعالى خالق أكساب العباد ولا خالق غير الله، ورد على القدرية الذين زعموا بأن الله تعالى لم يخلق شيئاً من أكساب العباد، فمن زعم أن العباد خالقون لأكسابهم فهو قدري؛ لدعواه أن العباد يخلقون مثل خلق الله من الأعراض التي هي الحركات والسكنات، ومن زعم أن العبد لا استطاعة له على الكسب، وليس هو معامل ولا مكتسب فهو جبري، ومن قال أن العبد مكتسب لعمله والله تعالى خالق لكسبه فهو عدلي منزَّه عن الجبر والقدر[٤].

وواقع الحال أن القول بالجبر والقدر خلاف ما يجده العقلاء في أنفسهم؛ لأن كل من رجع إلى نفسه يفرّق في نفسه بين ما يرد عليه من أمر ضروري لا اختيار له فيه، وبين ما يختاره ويضيفه إلى نفسه، كما أن كل عاقل يفرق بين كل حركة ضرورية كحركة المرتعش وحركة المختار، إذ يجد العاقل في نفسه فرقاً بينهما، ومن أنكر هذه التفرقة لم يعد من العقلاء، وكل ما ورد في القرآن من: يعملون، ويعقلون، ويكسبون، ويصنعون؛ حجة عليهم، ولو لم يكن للعبد اختيار كان الخطاب معه

---

(١) ينظر: لوامع الأنوار البهية، السفاريني: ١/٣٠٥، ٣٠٦.

(٢) ينظر: الإنصاف، الباقلاني: ص٢٧.

(٣) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص١٢١، ١٢٢.

(٤) ينظر: الفرق بين الفرق، البغدادي: ص٣٢٧، ٣٢٨.

محالاً، والثواب والعقاب عنه ساقطين كالجمادات، فقد رد الله تعالى على الجبرية والقدرية في آية واحدة، إذ قال الله تعالى: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾[١]، ومعناه: و﴿ مَا رَمَيْتَ ﴾ من حيث الخلق، ﴿ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ من حيث الكسب، ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ من حيث الخلق والكسب، خلقه خلقا لنفسه كسباً، فهو مخلوق لله تعالى من وجهين[٢].

وقد اختار الشيخ الغنيمي (حركة المرتعش) في رده على المخالفين؛ لأنها دليلٌ شاهد على خلق الله تعالى لحركة الاضطرار، ودليلٌ قائم في خلق حركة الاكتساب؛ وذلك أن حركة الاضطرار إن كان الذي يدل على أن الله خلق حدوثها فكذلك يقال في حركة الاكتساب، وإن كان الذي يدل على خلقها حاجتها إلى مكان وزمان فكذلك حركة الاكتساب، فلما كان كل دليل يُستدَل به على أن حركة الاضطرار مخلوقة لله تعالى يجب به القضاء على أن حركة الاكتساب مخلوقة لله تعالى، ووجب خلق حركة الاكتساب بمثل ما وجب به خلق حركة الاضطرار[٣].

**المطلب الثالث: آراؤه العقدية:**

كان للشيخ الغنيمي آراء عقدية شأنه شأن كبار العلماء الذين يثرون شروحهم القيمة بآراء تزيد النتاج العلمي غزارة ونفعاً، وكان للشيخ الغنيمي العديد من هذه الآراء الجليلة، لكن لا يسمح المجال في هذا المطلب استيفاءها جميعاً، بيد أنني سأذكر أهم هذه الآراء مع بيانها لإتمام الإفادة في محلها، وفيما يأتي ذكر ذلك:

**أولاً: رأيه في العلاقة بين الإرادة والمشيئة :**

قال الشيخ الغنيمي في بيان رأيه في العلاقة بين الإرادة والمشيئة: "الإرادة والمشيئة واحدة عندنا في حق الله تعالى أما في جانب العباد فيفترقان"[٤].

**بيان الرأي وإيضاحه:**

الإرادة صفة من صفات الله تعالى، وهي صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه[٥]، والإرادة توجب اختصاص المفعولات بوجه دون وجه، ولولا ذلك لوقعت كلها على هيئة

---

(١) سورة الأنفال: من الآية ١٧.

(٢) ينظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، الإسفراييني: ص١٠٧، ١٠٨.

(٣) ينظر: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري: ص٣٤، ٣٥.

(٤) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٥٣.

(٥) ينظر: شرح عقيدة الإمام الطحاوي، الغزنوي: ص٤٩.

واحدة في وقت واحد في مكان واحد على صفة واحدة، فلما وقعت على الترادف والتوالي، وعلى النظام والاتساق على حسب ما اقتضته الحكمة الإلهية، دلّ ذلك على اتصاف الفاعل بالإرادة، ولولا ذلك لما كان وقت أولى من وقت، ولا هيئة أولى من هيئة، ولا صفة أولى من صفة، ولأنه تعالى لو لم يكن مريداً لكان مكرهاً أو مضطراً أو ساهياً أو مغلوباً وذلك مستحيل على الله تعالى(١).

والله شاءٍ بالمشيئة العامة للخير والشرّ، شاء للمؤمنين الإيمان، ولأهل الخيرِ الخيرَ الذي خلقه فيهم سبحانه، ووفقهم لاختياره، وشاء للكافر الكفر، وللعاصي المعصية، اللذين خلقهما عدلاً ومجازاة على سوء اختيارهما.

وقد وافق رأي الشيخ الغنيمي رأي الكثيرين من الأئمة الأعلام، من أن الإرادة والمشيئة مترادفان، وخالف في ذلك الكرامية، وفرقوا بينهما بأن المشيئة صفة واحدة أزلية لله تعالى، والإرادة حادثة في ذاته متعددة على عدد المرادات، تحدث كل إرادة منها قبل حدوث المراد ويعقبها المراد، وهو باطلٌ ومخالفٌ للعرف واللغة، وذهب المعتزلة إلى القول بأن الكفر والمعاصي ليست بإرادته تعالى؛ لأن الإرادة عندهم مطابقة الأمر وعند المحققين مطابقة الفعل، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وقالت: المعتزلة المعاصي ليست بقضاء الله وقدره(٢).

والمشيئة والمحبة والرحمة والإحسان والولاية كلها بمعنى واحد وهي الإرادة، فإذا قلنا: إنه راضٍ أو محبٌّ أو مختارٌ أو شاءٍ، فالمراد به مريدٌ؛ لإدخالهم الجنّة والإنعام عليهم في الدنيا(٣).

**ثانياً: رأيه في التأثير :**

قال الشيخ الغنيمي في شرحه للطحاوية: "والاعتراف (بتوحيد الله) تعالى بأنه هو الموجد للكائنات بأسرها من غير تأثيرٍ لدهر أو لنوء أو غيرها من الأسباب العادية فإنها غيرُ مؤثرة بطبعها، وإنما المؤثر هو الله تعالى وحده عندها، ولذا سميت عادية"(٤).

**بيان الرأي وإيضاحه:**

سلك الشيخ الغنيمي مسلك العلماء في بيان رأيه في إثبات الصانع، وذلك أنهم استدلوا على حدوث العالم وإمكانه، فكل ما هو محدَث ممكنٌ لا بد له من محدِث أحدثه على هيئته دون غيرها، أما بيان حدوث العالم فذلك لأنه مركب من جواهر وأعراض وهي من الممكنات، وأن هذه الجواهر

---

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، الشيباني: ص١٠.

(٢) ينظر: إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين، كمال الدين البياضي: ص١٢٩؛ وينظر: شرح الشيخ أحمد زروق على الرسالة: ص٤٥.

(٣) ينظر: التحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية، أبو زكريا الشاوي: ص٢٥.

(٤) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٩٠.

اختصت بأعراض دون أخرى، وهذا يوجب احتياجها إلى مخصِّص، وكل ما يحتاج إلى مخصِّص فهو ممكن، وكل ممكن حادث، وكل حادث له محدِث، لأن كل محدَث جائزُ الوجود لذاته، لأنه كان قبل وجوده معدوماً، ومن يتساوى فيه الوجود والعدم يقتصر إلى المحدِث المؤثّر، ولا يمكن أن يكون هذا المؤثر أمراً داخلياً وإلا لزم أن يكون علة لنفسه وهذا ممتنع، فيترتب على هذا أن يكون المحدِث المؤثّر خارجاً عن جميع مجموع المحَدث وهو العالم، وبالتالي يجب انتهاء جميع الممكنات المحدَثات إلى موجود واجبٍ لذاته[١]، وذلك كله لخصه الشيخ الغنيمي بما ذكره من العبارات في إثبات موجِد الكائنات، وذلك إشارة إلى أن الممكنات مستندة إلى الله ابتداء، والعلم والظن عقيب الدليل والأمارة بخلق الله تعالى من غير تأثير لهما وإيجاب، ومعنى استلزام الدليل العلم استعقابه إياه عادة، فلا يبعد أن تستلزم الأمارة الظن بهذا المعنى ويتخلف عنها، بناء على أن الله لا يخلقه عقيبها، فالاستعقاب العادي يمنع التخلف عادة[٢]، ومن قال بأن (الأسباب العادية) تؤثّر بذاتها من غير جعل من الله كفر بالإجماع، ومن قال بقوّة خلقها الله فيها، ولو نزعها منها لم تؤثّر، ففي كفره قولان، والأصحُّ أنّه مسلم مبتدع، ومن هذا عقيدة المعتزلة في فعل العبد، ومن اعتقد أنّ الأسباب تؤثّر بإذن الله، لكن بينها وبين ما قارنها ملازمة عقلية، قلا يصحّ فيها التخلّف، فهذا الاعتقاد يؤول بصاحبه إلى الكفر؛ لأنه يستلزم إنكار المعجزات، وما أخبر به الأنبياء من المغيّبات كأحوال القبر والآخرة؛ إذ هو من باب خرق العوائد التي تتخلف فيها الأسباب العاديّة عمّا يقارنها، ومن اعتقد عدم تأثيرها فيما قارنها، لا بطبع ولا بقوّة جعلت فيها، وإنما جعلها مولانا عز وجل أماراتٍ ودلائل على ما شاء من الحوادث من غير ملازمة عقلية بينها وبين ما جُعلت دليلاً عليه، فهو المؤمن حقّاً، المهدي صدقاً[٣].

**ثالثاً: رأيه في الكرسي:**

قال الشيخ الغنيمي في بيان رأيه في الكرسي: "وهو جسم عظيم نوراني بين يدي العرش ملتصق به، لا قطع لنا بحقيقته فنمسك عنها لعدم العلم بها"[٤].

---

(١) ينظر: أبكار الأفكار، الآمدي: ٢٣٦/٢؛ شرح العمدة، النسفي: ص١٤٩؛ شرح العقائد النسفية، التفتازاني: ص٢٨.

(٢) ينظر: شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، عضد الدين الإيجي: ١٢٧/١.

(٣) ينظر: شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، الصاوي: ص٢٤٦، ٢٤٧.

(٤) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص٩١.

**بيان الرأي وإيضاحه:**

يبين الشيخ الغنيمي بهذه العبارات رأيه في (الكرسي) معنى وحكماً عقدياً، والكرسي مخلوق عظيم من مخلوقاته سبحانه وتعالى، والعرش أعظم منه، وقيل: كرسيه علمه[١]، وقد روي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) في تأويل الكرسي شيئان: أحدهما أن معنى الكرسي العلم، وأن معناه وسع علمه السموات والأرض، وروي عنه أن الكرسي موضع القدمين ولم يقل: هو موضع قدمي الله، فيحتمل أن يكون موضع قدمي بعض خلقه من الملائكة أو غيرهم، إذا لم يقل هو موضع قدمي الله، ولو قيل ذلك أيضا لكان متأولاً على الوجه الذي يصح، والقدم في اللغة هو الشيء المتقدم، وأن التقديم تارة بالوجود، وتارة بالصفة، وتارة بين تقدم العلم به، فيحتمل أن يكون الكرسي موضعاً لنوعين من خلقه مما تقدم خلقه لهما، وإذا احتمل لفظ القدم ذلك من المعاني، ولم يكن يختص معناه بالجارحة فقط كان الأولى أن يحمل على ما يصح من وصف الله منهما دون ما يستحيل[٢].

ولم يرد في هيئة الكرسي حديث يعوَّل عليه، فلا يلتفت إليه، ولا يمكن أن يدرك كنهه بالعقل، ونحن لا نعلم الحكمة في خلق الذر، فكيف أن نعلم الحكمة في خلق العرش والكرسي، فيجب الإيمان بالورود والتجويز للمعنيين، واعتقاد وجوب سعة العلم للكل، وتنزيه الله عن الحلول والاتصال، وهذا اعتقاد الراسخين في العلم[٣].

**رابعاً: رأيه في غضب الله تعالى ورضاه:**

بين الشيخ الغنيمي رأيه فيما ورد من إثبات الغضب والرضا لله تعالى في العقيدة الطحاوية بقوله: "(و) نقول: (إن الله تعالى يغضب ويرضى) ويحب ويرحم وكذلك كلّ صفة وصف بها نفسه، أو صح أن رسول ـ الله صلى الله عليه وسلم ـ بها وصفه، ولكن على المعنى الذي أراده و(لا) يصح أن يتخيل أنها صفة (كأحد) الصفات (من) صفات (الورى)؛ لأنه تعالى منفرد بصفاته كذاته، فكما ذاته لا تشبه الذوات، فصفاته لا تشبه الصفات، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾[٤]، ولا يؤولان بأن المراد ببغضه ورضاه إرادة الانتقام، ومشيئة الإنعام، أو المراد بهما غايتهما من النقمة والنعمة"[٥].

---

(١) ينظر: شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة: ص٢٠.

(٢) ينظر: مشكل الحديث وبيانه، ابن فورك: ص٣٨٧، ٣٨٨.

(٣) ينظر: العواصم من القواصم، أبو بكر ابن العربي: ص٢٢٣.

(٤) سورة الشورى: من الآية ١١.

(٥) شرح الطحاوية، الغنيمي: ص١٣٣.

**بيان الرأي وإيضاحه:**

إن من المعلوم ضرورة أن كل صفة تثبت للعبد مما يختص بالأجسام إذا وصف الله تعالى بذلك فهو محمول على نهايات الأعراض لا على بدايات الأعراض، ومثاله: أن الحياء حالة تحصل للإنسان ولها مبدأ ونهاية، أما البداية فيها فهو التغير الجسماني الذي يلحق الإنسان من خوف، وأما النهاية فهي أن يترك الإنسان ذلك الفعل، فإذا ورد الحياء في حق الله تعالى فليس المراد منه ذلك الجواب الذي هو مبدأ الحياء وتقدمته، بل المراد هو ترك الفعل الذي هو منتهاه وغايته، وكذلك الغضب له مبدأ وهو غليان دم القلب وشهوة الانتقام وله غاية وهو إيصال العقاب إلى المغضوب عليه فإذا وصفنا الله تعالى بالغضب فليس المراد هو ذلك المبدأ أعنى غليان دم القلب وشهوة الانتقام بل المراد تلك النهاية وهي إنزال العقاب(١).

وهذه الصفات التي ذكرها الغنيمي ثابتة لله تعالى، ولكنها ليست على ما هي صفات لنا؛ لأنها فينا صفات على تغيّر أحوالنا، فإنّ الغضب في المخلوق عبارة عن حمى القلب، فيجهر عنده الوجه، وتنتفخ الأوداج، والرّضا تظهر عنده نضارة في الوجه وسرور في النفس، والمحبّة ميلان الطبع وغليان القلب، والله تعالى يتعالى عن التغيّر وتبدّل الصّفات(٢).

ويرى بعض العلماء أن ذلك يرجع إلى أن الإنعام سبق الانتقام، فإن الباري تعالى بدأ الخلق بنعمته، وسُمّي الإنعام رحمةً لأنه صدر عن الرحمة، والانتقام غضبا، لأنه صدر عن الغضب، على معنى تسمية الشيء باسم مقدّمته وسببه الذي صدر عنه، وهو أحد قسمي المجاز(٣).

ويدل ذلك على أن الله تعالى يغضب ويرضى، ويحب ويبغض، ويوالي ويعادي، وأنه موصوف بذلك ومعنى وصفه بذلك: أن غضبه على من غضب عليه، ورضاه عمن رضى عنه، وحبه لمن أحب، وبغضه لمن أبغض، وموالاته لمن والى، وعداوته لمن عادى، وأن المراد بجميع ذلك: إرادته إثابة من رضى عنه وأحبه وتولاه. وعقوبة من غضب عليه وأبغضه وعاداه، لا غير، ودليل ذلك: أن الغضب والرضا ونحو ذلك لا يخلو؛ إما أن يكون المراد به إرادته النفع والضرر فقط، أو يكون المراد به نفور الطبع وتغيره عند الغضب، ورقته وميله وسكوته عند الرضا، فلما لم يجز أن يكون

---

(١) ينظر: أساس التقديس في علم الكلام، فخر الدين الرازي: ص١٣٣.

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، شجاع الدين التركستاني: ص١٦٩.

(٣) ينظر: الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، أبو بكر ابن العربي: ص٦٤١.

الباري جلت قدرته ذا طبع يتغير وينفر، ولا ذا طبع يسكن ويرق، وأن هذه من صفات المخلوقين، وهو يتعالى عن جميع ذلك: ثبت أن المراد بغضه ورضاه، ورحمته وسخطه، إنما هو إرادته وقصده إلى نفع من كان في معلومه أنه ينفعه، وضرر من سبق في علمه وخبره أنه يضره لا غير ذلك[١].

والذي مال إليه الشيخ الغنيمي في شرحه هو القول بأن ذلك كلّه صفات وصف الله تعالى بها نفسه، ولكن على المعنى الذي أراده، وهي طريقة التفويض على ما كان عليه سلف الأمة، دون تكييف ولا تشبيه، وهو رأي معتبر لدى العلماء، لأن التفويض معناه تفويض المعنى إلى الله سبحانه والتسليم له (عز وجل) دون تأويل، مع اعتقاد أن الظاهر غير مراد منه طالما أن الدليل القطعيّ يأباه، وهو أحد مسالك العلماء في بيان المتشابه، وهو ما قرره الشيخ الغنيمي في شرحه، ويقابله التأويل المنضبط بوجه من وجوه المجاز التي تستعمل في اللسان العربي والتي استعملها المصدران الشرعيان الكتاب والسنة في كثير من نصوصهما، مع التنزيه عن التشبيه وهو ما اختاره كثير من علماء الأمة صيانة لعقيدة العوام من التشبيه[٢].

**تم بحمد الله وفضله**

(١) ينظر: الإنصاف، الباقلاني: ص٣٨، ٣٩.

(٢) ينظر: شرح عقيدة الإمام الطحاوي، الغزنوي: ص٨٧، العقيدة الإسلامية وأسسها، حسن حبنكة الميداني: ص٢٥٠، ٢٥١.

## الخاتمة والنتائج:

أثمر البحث في منهج الشيخ الغنيمي في شرحه للعقيدة الطحاوية كان أهمها ما يأتي:

**أ ـ ثمار المنهج العام الذي اتبعه الشيخ الغنيمي في شرحه للعقيدة الطحاوية:**

١. كان للشيخ الغنيمي (رحمه الله) في شرحه الجليل هذا استدلالات عديدة أضفت تنوعاً علمياً زاد هذا الشرح رصانة وإفادة، فقد استدل بآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وكذا استدل بالأدلة العقلية، فكان لهذه الاستدلالات ثمرات عظيمة النفع.

٢. كان من منهج الشيخ الغنيمي عرض قضايا الخلاف في بعض المسائل العقدية، كالخلاف في صفة التكوين، وزيادة الإيمان ونقصانه، وغير ذلك، وكان الشيخ يوجه الخلاف في ذلك بما يمثل مساحة اتفاق بين هذه الآراء، وهو أسلوب رائع للإفادة من الجمع بين النصوص.

٣. انتهج الشيخ الغنيمي منهج دفع الاعتراضات المقدرة، ويعد هذا المنهج منهجاً رصيناً لدى العلماء الكبار الأفذاذ، ومن خلاله يورد العالم جملة من الاعتراضات المقدرة التي لم تقع بعد، ثم يعطي إجابات عليها قبل وقوعها، فهو بذلك أشبه ما يكون بمن يبني بناء رصيناً منورقاً، ثم يبحث في زواياه وأركانه وكل جزء فيه، فيفترض وجود خلل فيه غير موجود أصلاً، ويبدأ بوضع المعالجات له؛ كي يعطي قوة إضافية للبناء تمنع عنه طعون الطاعنين، وأحكام المنتقصين.

**ب ـ ثمار المنهج الخاص الذي اتبعه الشيخ الغنيمي في شرحه للعقيدة الطحاوية:**

١. تنوع المنهج الخاص الشيخ الغنيمي (رحمه الله) من خلال أسلوبه في الشرح، فالشيخ الغنيمي امتاز بأسلوب سهل وجزل في بيان قضايا العقيدة من خلال شرحه، وقد تعدد أسلوبه في ذلك بصور متنوعة، فتارة يستعمل أسلوب التنبيه، وتارة يستعمل أسلوب التمثيل، وغالباً ما يختم شرحه لمسائل العقيدة بأسلوب الإجمال المحكم.

٢. رد الشيخ الغنيمي على المخالفين لاعتقاد أهل الحق في مواضع عديدة من شرحه على العقيدة الطحاوية، وكان من ضمن ردوده عليهم رده في قضية إثبات صفة الإرادة لله تعالى، على القدرية في تقسيم الخير والشر، رده على الجبرية والقدرية في الكسب، وضمن ردوده في ذلك كله مناقشات محكمة وأدلة دامغة لشبه المبطلين بأسلوب إقناعي حكيم.

٣. كان من أهم ملامح ومعالم المنهج الخاص الشيخ الغنيمي في شرحه للعقيدة الطحاوية تبنيه لآراء عقدية عديدة في قضايا عقدية متنوعة منها رأيه في العلاقة بين الإرادة والمشيئة في حق الله

تعالى، ورأيه في التأثير كدليل على إثبات الصانع لهذا العالم، ورأيه في الكرسي ومعناه، ورأيه في معنى الغضب والرضى في حق الله تعالى، وعرض المضامين العقدية لهذه الآراء، وبسط الكلام عليها بالشرح والبيان، والدليل والبرهان، فكشف زيوف المغرضين بنور اليقين.

## المصادر والمراجع

**۞ القرآن الكريم**

١. أبكار الأفكار في أصول الدين، أبو الحسن علي بن أبي علي محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: أ.د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٢. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري (ت٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، ط٧، ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م.

٣. الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر، محمد الطالب ابن الحاج السُلمي المرداسي الفاسي (ت١٢٧٣هـ)، تحقيق: أ.د. جعفر ابن الحاج السُلمي، مطبعة الخليج العربي، تطوان المغرب، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م.

٤. أساس التقديس في علم الكلام، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت٦٠٦هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٥. إسفار الفصيح، أبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (ت٤٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد بن سعيد قشاش، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٦. الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٧. إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين، القاضي كمال الدين البياضي (ت١٠٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٨. الإشارة إلى أهل الحق، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٩. أصول الدين، كمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي (ت٥٩٣هـ)، تحقيق: د. عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٠. إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة، أبو العباس شهاب الدين أحمد المقري المغربي المالكي الأشعري (ت١٠٤١هـ)، دارك الفكر، بيروت، د.ر.ت.

١١. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٢. الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي الإشبيلي المالكي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق، عبد الله التوراتي وأحمد عروبي، دار الحديث الكتانية، المغرب، د.ر.ت.

١٣. الإنصاف الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني المالكي (ت٤٠٣هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤. بداية يوم القيامة أرض المحشر ـ الحوض ـ الشفاعة العظمى، ماهر أحمد الصوفي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ر، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٥. تاريخ ابن يونس المصري، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي (ت٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٦. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، دمشق، د.ر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٧. تأويلات أهل السنة الشهير بتفسير الماتريدي، للإمام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٨. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٩. التحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية، أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد ابن عبد الله الشاوي المليانى الجزائري المالكي (ت١٠٩٦هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، د.ر.ت.

٢٠. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢١. التعريفات، السيد علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٢. تفسير أسماء الله الحسنى، أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (ت١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبيد بن علي العبيد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد ١١٢، السنة ٣٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٣. تفسير آيات العقيدة، الدكتور عبد العزيز حاجي عمر، طبعة دار الصابوني، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٤. تفسير البغوي، أبو محمد محيي السنة الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٥. تفسير التستري، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التُستري (ت٢٨٣هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٢٢م.

٢٦. التفسير الكبير، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٧. التمهيد في أصول الدين، أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن محمد النسفي الحنفي الماتريدي (ت٥٠٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عبد الرحمن الشاغول الشافعي الأشعري، مكتب الروضة الشريفة للبحث العلمي، القاهرة، د.ر.ت.

٢٨. التمهيد لقواعد التوحيد، أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي (ت٥٢٢هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٩. حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد ، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر ابن الأمير الأزهري (ت١٢٣٢هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٠. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (ت١٣٣٥هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣١. دراسات في الفرق والعقائد، الدكتور عرفان عبد الحميد، مطبعة أسعد، بغداد، بدون رقم وسنة.

٣٢. درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح، أبو الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت٧١٦هـ)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣٣. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٣٤. شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت٤١٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم عثمان، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.

٣٥. شرح العقيدة الطحاوية (الغنيمي)، الشيخ عبد الغني بن طالب الغنيمي الميداني الحنفي (ت١٢٩٨هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح، طبعة: دار الفكر المعاصر؛ دار الفكر، بيروت؛ دمشق، ط٤، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٦. شرح التفتازاني على الشمسية في المنطق للكاتبي، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي (ت٧٩٣هـ)، دار النور المبين، عمّان، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٣٧. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت٧٩٣هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣٨. شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد الصاوي المالكي (ت١٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح البزم، طبعة دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٩. شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح البزم، طبعة دار ابن كثير، دمشق، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٠. شرح العقائد النسفية، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي (ت٧٩٣هـ)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤١. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد الله بن المحسن التركي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٤٢. شرح العلامة أحمد زروق على متن الرسالة لأبي زيد القيرواني، أبو العباس أحمد بن محمد البرنسي الفاسي المعروف بزروق (ت٨٩٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٣. شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠هـ)،المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١٤٣٢١،١هـ/٢٠١٢م.

٤٤. شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي (ت٧٩٣هـ)، دار المعارف النعمانية، باكستان، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٥. شرح ابن ناجي على متن الرسالة لأبي زيد القيرواني، قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي (ت٨٣٧هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٦. صحيح بالبخاري، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤٧. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ر.ت.

٤٨. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني (ت١٤٢٥هـ)، طبعة دار القلم، دمشق، ط ٦، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤٩. طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.

٥٠. العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية، أبو عثمان سعيد بن محمد بن العقباني (ت٨١١هـ)، تحقيق: نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٥١. العقيدة الإسلامية ومذاهبها، أ.د. قحطان عبد الرحمن الدوري، الكتاب ناشرون، بيروت، ط٢، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٥٢. العقيدة الإسلامية، الدكتور مصطفى الخن والدكتور محيي الدين ديب مستو، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، د.ر.ت.

٥٣. العواصم من القواصم، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي الإشبيلي المالكي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٥٤. الفرق بين الفرق، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: دار الآفاق الجديدة، . بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٥٥. الفروق اللغوية، أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د.ر.ت.

٥٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ/١٩٣٥م.

٥٧. كبرى اليقينيات الكونية، أ. د. محمد سعيد رمضان البوطي (ت١٤٣٤هـ)، طبعة دار الفكر . دمشق . ط ٢٨. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٥٨. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي بن علي بن محمد التهانوي الحنفي (ت١١٥٨هـ)، حققه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥٩. الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري . طبعة مؤسسة الرسالة . بيروت . د.ر.ت.

٦٠. اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، الأشعري، الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: محمد أمين الضنّاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٦١. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، أبو العون شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ)، طبعة مؤسسة الخافقين، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٢. مبادئ العلوم العشرة (وظيفتها في نظرية العلم وتطبيقاتها)، الباحثة ربيعة العمراني، بحث منشور في المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الخامس عشر، يناير ٢٠٢١م.

٦٣. المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام (ت٨٦١هـ)، المطبعة الكبرى الاميرية، القاهرة، ط١، ١٣١٧هـ/١٨٩٩م.

٦٤. مشكل الحديث وبيانه، أبو بكر محمد بن الحسن ابن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت٤٠٦هـ)، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦٥. مصباح الأرواح في أصول الدين، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: د. سعيد فودة، دار الرازي، عمّان، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦٦. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ر.ت.

٦٧. المغني في العدل والتوحيد، القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت٤١٥هـ)، تحقيق: د. محمود محمد قاسم، بلا معلومات.

٦٨. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، طبعة دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦٩. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، طبعة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.

٧٠. المنهاج في شعب الإيمان، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني الحَلِيمي (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٧١. المواقف، القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي . طبعة دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٧٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، د.ت.